المحاسبون

مجلة ربع سنوية تصدر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين - العدد (92) - أبريل 2021م

مجلس الوزراء يعتمد نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد

SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

خدمة التحقق

من صحة الشهادات

الآن وعبر خدماتنا الإلكترونية يمكنكم التحقق من الشهادات الصادرة من الهيئة والتي تشمل:

- شهادة زمالة الهيئة
- شهادة البرامج التدريبية
- شهادة العضوية والتسجيل المهني
- الشهادات المهنية الأخرى

920009493 www.socpa.org.sa info@socpa.org.sa @socpa_ksa

د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

النظام الجديد .. قفزات نحو المستقبل

تستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة عهداً جديداً من الارتقاء بالمهنة وممارسيها بعد موافقة مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بتاريخ الثلاثاء ١٤٤٢/٧/٢٥ هـ الموافق ٩/ ٣/ ٢٠٢١م على نظام مهنة المحاسبة والمراجعة، وتنظيم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

وينعكس نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد والذي تضمن تغيير مسمى الهيئة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، إيجاباً في تطوير مهنة المحاسبة والنهوض بها وتعزيز الثقة والشفافية في القوائم المالية، وفق أفضل الممارسات العالمية، التي تتسق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ويدعم النظام الجديد تبني الهيئة تشجيع الشباب من الجنسين وترغيبهم في دخول المهنة من خلال تأسيس شركات ومكاتب مهنية تغطي الاحتياج الكبير في السوق السعودي.

ويواكب النظام الجديد النمو والتطور الاقتصادي الكبير وتطورات بيئة الأعمال في المملكة في ظل تنامي عدد الشركات، وارتفاع حجم الاستثمارات، الأمر الذي يستدعي زيادة عدد المحاسبين القانونيين، وتنظيم مهن جديدة مرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة لحاجة الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتلك المهن.

وعلى المستوى التنظيمي لممارسي المهنة نجد أن النظام الجديد قد فصل نظام المحاسبة والمراجعة عن تنظيمها، والترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة لغير المتفرغين، وتقليص مدة الخبرة إلى سنة واحدة بدلاً من ثلاث سنوات، إضافة إلى تعديل شرط تخصص المحاسبة للحصول على الترخيص ليشمل (الجامعيين فأعلى) في التخصصات ذات العلاقة بالمهنة، وإلزام المرخصين بتطوير الأداء وإتاحة الفرصة لغير المزاولين للحصول على عضوية مجلس إدارة الهيئة.

ويهدف نظام المحاسبة والمراجعة إلى تحسين جودة أداء المرخصين لتقديم خدمات الزكاة والضريبة وخدمات المحاسبة، وتحفيز ممارسي المهنة، والتوسع في التراخيص المهنية بما يتناسب مع متطلبات بيئة الأعمال، وحماية مصالح المستثمرين وتعزيز الشفافية في التعاملات المالية والحد من المخالفات المهنية، إضافة إلى زيادة الامتثال في إيداع القوائم المالية في برنامج «قوائم».

وجاءت أبرز التعديلات في النظام الجديد على ما يخص مسمى النظام من «نظام مهنة المحاسبين القانونيين» إلى «نظام مهنة المحاسبة والمراجعة»، كما تصل حالياً عقوبة السجن إلى خمس سنوات وغرامة ٢ مليون ريال، بالإضافة إلى عقوبات جديدة تشمل الإيقاف عن مزاولة المهنة مدة لا تزيد عن سنة، وإلغاء عضويته بالهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، بينما كانت العقوبة في السابق تصل إلى السجن سنة وغرامة مئتي ألف ريال.

وختاماً، أتقدم ببالغ الشكر والعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان – حفظهما الله- ولمعالي وزير التجارة الدكتور ماجد القصبي رئيس مجلس إدارة الهيئة، بمناسبة صدور موافقة مجلس الوزراء على نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر باسمي وباسم مجلس الإدارة ومنسوبي الهيئة لكل من ساهم في هذا العمل الكبير، والعهد الذي قطعناه في الهيئة ألا نألو جهداً في تطوير المهنة وأساليب العمل في الهيئة، وصولاً إلى أفضل الأنظمة المتكاملة والمتسقة مع محيطنا الدولي من أجل الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة.

SOCPA
الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

داخل العدد

العدد (92) - 2021

4
أخبار

18
اعتمادات

20
قصة نجاح

11
أخبار

15
متابعات

الهيئة توقع مذكرة تعاون
مع الجامعة العربية المفتوحة

وفد من جامعة الامير سلطان
يزور الهيئة

الهيئة تعتمد تعديلات المجلس الدولي على عدد من المعايير
16

اعتماد تعديلات المجلس الدولي على المعيار الدولي للتقرير المالي «17»
18

التحول الرقمي.. آليات المحاسبة المهنية
22

الرئيس التنفيذي للمعهد الماليزي للمحاسبين: مسيرة التدريب المهني المحاسبي في المملكة في تطور متسارع
26

المشرف العام
د.أحمد بن عبد الله المغامس
الأمين العام

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر
عن الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

إدارة التحرير
عبد الله الراجح
هشام المالكي
مشاعل الشعلان

توجه المراسلات
هاتف: 920009493

الناشر
كوادر الإعلام
Kadres Media

المملكة العربية السعودية الرياض
هاتف 114033100 00966
ص. ب 240050 الرياض 11322

إلى إدارة التحرير
PR@socpa.org.sa

ص.ب 22646 الرياض 11416
www. socpa.com.sa

تجار ب عالمية 30

اعتمادات 38

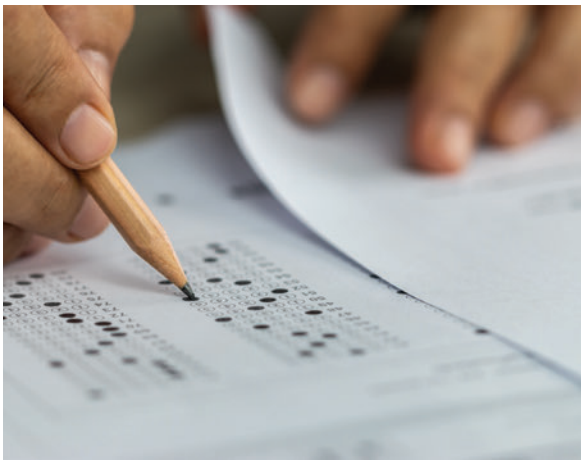

مجلس الوزراء
يعتمد نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد

وافق مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 25 رجب 1442هـ الموافق 9 مارس 2021م، برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، على اعتماد نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد .

وجاء النظام الجديد مواكباً لبيئة الأعمال في المملكة، وتنامي عدد الشركات، وارتفاع حجم الاستثمارات في المملكة، الأمر الذي بات يستدعي إجراء تعديلات على الأنظمة والتشريعات لتواكب التطور الملحوظ، وتسهم في زيادة المحاسبين القانونيين وتنظيم مهن مرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة لحاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتلك المهن.

و أعرب أمين عام الهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس عن بالغ شكره لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز – حفظهما الله - ومعالي وزير التجارة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي رئيس مجلس إدارة الهيئة بهذه المناسبة.

وأكد المغامس حرص الهيئة على تطبيق هذا النظام بما يحقق تطلعات أطراف العلاقة، معبراً عن أمله بأن يتعاون الجميع مع الهيئة في العمل بهذا النظام والالتزام الكامل بتطبيق أحكامه.

ويهدف نظام المحاسبة والمراجعة إلى تحسين جودة أداء المرخصين لتقديم خدمات الزكاة والضريبة وخدمات المحاسبة، وتحفيز ممارسي المهنة، والتوسع في التراخيص المهنية بما يتناسب مع متطلبات بيئة الأعمال، وحماية مصالح المستثمرين وتعزيز الشفافية والثقة في التعاملات المالية والحد من المخالفات المهنية، إضافة إلى زيادة الامتثال في إيداع القوائم المالية في برنامج "قوائم". هذا، وقد تضمن النظام الجديد تغيير مسمى الهيئة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وفصل نظام المحاسبة والمراجعة عن تنظيمها، والترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة لغير المتفرغين.

المادة الأولى:

يكون للكلمات والعبارات الآتية - أينما وردت في هذا النظام - المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق غير ذلك:

النظام:
نظام مهنة المحاسبة والمراجعة

اللائحة:
اللائحة التنفيذية للنظام

الوزارة:
وزارة التجارة

الوزير:
وزير التجارة

الهيئة:
الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

المجلس:
مجلس إدارة الهيئة

المهنة:
مهنة المحاسبة والمراجعة

الترخيص:
وثيقة تصدر من الوزارة، تتيح لمن صدرت له مزاولة المهنة وفقاً للشروط والضوابط المحددة بالنظام واللائحة.

المحاسب القانوني:
شخص ذو صفة طبيعية أو اعتبارية مرخص له بمزاولة المهنة

اللجنة:
اللجنة التي تنظر في المخالفات الإدارية والمسلكية وفقاً لأحكام النظام.

المادة الثانية:

لا تجوز مزاولة المهنة إلا بعد الحصول على الترخيص وفقاً لأحكام النظام.

المادة الثالثة:

يتم الترخيص لطالب الترخيص وفقاً لما يلي:

(1) المتفرغ لمزاولة المهنة وفقاً للضوابط الآتية:

أ. أن يكون سعودي الجنسية.
ب. أن يكون كامل الأهلية.
ج. أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية أو أي مؤهل أعلى في تخصص المحاسبة أو أي تخصص آخر ذي علاقة بالمهنة وفقاً للمعايير التي تحددها اللائحة.
د. أن يكون عضواً أساسياً في الهيئة، وأن تتوافر لديه خبرة في طبيعة العمل لا تقل عن سنة.
هـ. أن يكون حسن السيرة والسلوك، وغير محكوم عليه بحد شرعي أو بجريمة مخلة بالأمانة أو الشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وألا يكون قد صدر في حقه قرار تأديبي بالفصل من الخدمة الحكومية ما لم يكن قد مضى على صدور القرار التأديبي (ثلاث) سنوات.

(2) غير المتفرغ لمزاولة المهنة وفقاً للضوابط الآتية:

يجوز الترخيص لشخص غير متفرغٍ وفقاً لضوابط تحددها اللائحة يُراعى فيها ما يلي:

أ. الشروط المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة.
ب. تحديد حد أقصى لمزاولة المهنة دون تفرغ.
ج. رفع نسبة ساعات الإشراف المطلوبة على المرخص لكل عميل مع وضع حد أقصى لإجمالي الساعات خلال العام.
د. عدم تقديم خدمات المراجعة للشركات عالية المخاطر.

المادة الرابعة:

1. يقدم طلب الترخيص إلى الهيئة وفقاً للإجراءات التي يحددها المجلس، وعلى الهيئة بعد التحقق من اكتمال الشروط -الواردة في المادة (الثالثة) من النظام- الرفع إلى الوزارة بتوصيتها حيال الطلب خلال مدة تحددها اللائحة.
2. تصدر الوزارة قرارها بالموافقة، أو بالرفض مُسبَّباً، لطلب الترخيص خلال مدة تحددها اللائحة. ولطالب الترخيص التظلم من قرار الرفض أمام المحكمة الإدارية
3. تحدد اللائحة إجراءات دراسة طلب الترخيص والبت فيه، والمقابل المالي له، ومدته، وشروط تجديده.

المادة الخامسة:

دون إخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (العاشرة) من النظام، للوزارة بناءً على توصية الهيئة إصدار قرار بإلغاء الترخيص. ولمن صدر قرار إلغاء ترخيصه التظلم منه أمام المحكمة الإدارية، ولا يترتب على إلغاء الترخيص إلغاء عضويته بالهيئة.

المادة السادسة:

يجب أن يكون للمحاسب القانوني مقر رئيس لمزاولة المهنة، وله فتح فروع لذلك، وعليه إشعار الهيئة بعنوان مقره الرئيس وأي فروع أخرى إن وجدت، وأي تغير يطرأ عليها خلال مدة لا تتجاوز (أربعة عشر) يوماً من تاريخ حدوثه، وتعد جميع التبليغات على عنوانه الرئيس المودع في الهيئة منتجة لآثارها النظامية.

المادة السابعة:

على المحاسب القانوني الالتزام بما يلي:

01

التوقيع والمصادقة على التقارير الصادرة منه، ويكون التوقيع والمصادقة في الشركة المهنية من الشريك الذي شارك في إعداد التقرير أو أشرف على إعداده.

02

أن يتخذ اسمه الشخصي اسماً لمقره الرئيس، ويجوز له أن يتخذ اسماً مبتكراً على أن يكون مقروناً باسمه الشخصي، وأن يذكر اسمه ورقم الترخيص في وثائقه ومراسلاته وكل ما يصدر عنه من تقارير وبيانات، ويجب عليه أن يضع الترخيص الصادر له في مكان بارز في مقره.

03

أن يزود الهيئة بالبيانات اللازمة عن نشاطه وفق ما تحدده اللائحة.

04

التقيد بقواعد المهنة وسلوكها وآدابها، وبمعايير المحاسبة والمراجعة، والمعايير الفنية، التي يعتمدها المجلس.

05

حفظ مستندات العمل ونسخ من التقارير والقوائم المالية بوسائل الحفظ اللازمة وفق ضوابط تحددها اللائحة، وذلك لمدة لا تقل عن (عشر) سنوات من تاريخ إصدار تقريره عن كل سنة مالية يراجعها.

06

تزويد الهيئة -كلما طلب منه ذلك- بالقوائم المالية التي راجعها والتقارير التي أعدها بالوسيلة التي تحددها.

07

توظيف نسبة محددة من السعوديين من مجموع عامليه الفنيين وفقاً لما تحدده اللائحة، وبما يتماشى مع نظام العمل والقرارات ذات العلاقة به.

08

الالتزام بالنسبة التي تحددها اللائحة لعدد ساعات إشرافه على كل عملية مراجعة أصدر تقريراً في شأنها.

المادة الثامنة:

يحظر على المحاسب القانوني القيام بأيٍ مّما يلي:

01

مراجعة حسابات الشركات أو المؤسسات التي يكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة.

02

تجاوز الحد الأعلى لعدد شركات المساهمة المدرجة الذي تحدده هيئة السوق المالية، أو شركات المساهمة غير المدرجة الذي يحدده المجلس، التي يمكن له مراجعتها سنوياً.

03

إفشاء أي معلومة تتعلق بأي من عملائه توصل إليها من خلال عمله المهني، أو استخدامها لمنفعته الخاصة؛ إلا بموافقة صريحة من العميل أو بناء على طلب من الجهات الرسمية المختصة.

04

مراجعة حسابات شركات المساهمة وحسابات البنوك والهيئات والمؤسسات العامة قبل مضي مدة (خمس) سنوات من تاريخ حصوله على الترخيص.

المادة التاسعة:

1. على المحاسب القانوني إذا توقف أو أوقف عن مزاولة المهنة، لأي سبب من الأسباب بصورة مؤقتة أو نهائية، أن يبلّغ الهيئة وعملاءه بذلك خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ توقفه أو إيقافه. ويعد الترخيص ملْغًى في حال الإيقاف النهائي، أو في حال التوقف مدة تزيد على سنتين.
2. إذا أوقف المحاسب القانوني عن مزاولة المهنة نهائيًا، أو توقف لمدة يترتب عليها الإضرار بعملائه أو الغير، وجب عليه هو -أو من يمثله- حصر جميع الأعمال المعلّقة لديه وما عليه من حقوق والتزامات وإبلاغ الهيئة بها؛ تمهيداً لمعالجتها وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة.

المادة العاشرة:

١. دون إخلال بأي عقوبة ينص عليها في نظام آخر، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (خمس) سنوات، وبغرامة لا تزيد على مليوني ريال، أو بإحدى هاتن العقوبتين كل من ارتكب واحدة أو أكثر من الجرائم الآتية:

أ | تقديم بيانات غير صحيحة أو شهادات مزورة؛ للحصول على الترخيص.

ب | تضليل الجمهور _ بأي وسيلة _ بأن له حق مزاولة المهنة وهو غير مرخص له، أو مشطوبٌ ترخيصه، أو متوقفٌ أو موقفٌ عن مزاولة المهنة.

ج | تقديم المحاسب القانوني بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات كان من الواجب إظهارها في أي تقرير أو حساب أو وثيقة أثناء مزاولته للمهنة مع علمه بذلك.

د | تصديق المحاسب القانوني على تقرير مخالف للحقيقة أو على وقائع غير حقيقية في مستند يتوجب إصداره نظاماً أو بمقتضى متطلبات مزاولة المهنة.

هـ | تصديق المحاسب القانوني على توزيع أرباح صورية.

و | إفشاء المحاسب القانوني أيًّا من أسرار المنشأة التي يقدم خدماته إليها.

ز | تصديق المحاسب القانوني بتوقيعه على تقارير مالية لم يدققها هو أو من يعمل تحت إشرافه.

ح | تقديم المحاسب القانوني معلومات غير صحيحة عن مؤهلات موظفيه وخبراتهم في مجال المحاسبة والمراجعة أو غيرها من التخصصات التي تتطلبها المهنة، أو الإسهام في تقدميها.

٢. للمحكمة تضمين الحكم الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه في صحيفة -أو أكثر- من الصحف التي تصدر في مقر إقامته، فإن لم تكن في مقر إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد أن يكتسب الحكم الصفة النهائية.

المادة الحادية عشرة:

تتولى النيابة العامة التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في المادة (العاشرة) من النظام، والنظر في إقامة الدعوى الجزائية أمام المحكمة المختصة.

المادة الثانية عشرة:

تنظر الجهة القضائية المختصة في دعاوى التعويض والحق الخاص التي تقام من المحاسب القانوني أو عليه، الناشئة عن تطبيق أحكام النظام.

المادة الثالثة عشرة:

1. تنشأ بقرار من الوزير لجنة (أو أكثر) من أربعة أعضاء، اثنين من ذوي الاختصاص بالمهنة ومستشارين قانونيين يكون أحدهما رئيساً للجنة، للنظر في المخالفات المنصوص عليها في المادة (الرابعة عشرة) من النظام.
2. تصدر قواعد عمل اللجنة، وتحدد مكافآت رئيسها وأعضائها وأمينها بقرار من الوزير وتصرف من ميزانية الهيئة.
3. دون إخلال بأحكام الأنظمة ذات العلاقة يجوز لمن صدر في حقه قرار بالعقوبة التظلم منه أمام المحكمة الإدارية.
4. لا يخل تطبيق العقوبة المنصوص عليها في النظام بحق الرجوع بالتعويض على المتسبب بالضرر نتيجة المخالفة.

المادة الرابعة عشرة:

تتولى اللجنة -بناءً على إحالة من الإدارة المختصة في الهيئة-النظر في أي من المخالفات الآتية:

01 | مخالفة الأحكام الواردة في النظام أو اللائحة أو القرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

02 | مخالفة قواعد المهنة وسلوكها وآدابها، ومعايير المهنة والمعايير الفنية.

المادة الخامسة عشرة:

1 .دون إخـلال بـأي عقوبـة ينـص عليهـا نظـام آخـر، يعاقـب المحاسب القانوني الـذي ارتكـب أيًّا من المخالفات الـواردة في المادة (الرابعة عشرة) مـن النظـام بعقوبـة، أو أكثر ممّا يأتي:

أ	ب	ج	د	هـ
الإنذار.	اللوم.	إلغاء عضويته بالهيئة.	غرامة لا تقل عن (عشرة) آلاف ريال ولا تزيد على (خمسمائة) ألف ريال.	الإيقاف عن مزاولة المهنة مدة لا تزيد على سنة.

2 .في حـال تكـرار المخالفة نفسـها خلال (ثلاث) سـنوات مـن تاريـخ ارتكابهـا في المرة الأولى، فللجنـة أن تضاعـف الغرامـة المحكوم بهـا، وأن تشـطب ترخيصـه في حـال تكـرر إيقافـه عـن مزاولـة المهنة أكثر مـن مرتـن أو أوقـف عـن مزاولـة المهنة لمدة سنتين فأكـر خـلال خمـس سـنوات، على أن يراعـى تناسـب المخالفة مـع العقوبـة المقررة.

المادة السادسة عشرة:

للجنـة – بالإضافة إلى العقوبـات الـواردة في المادة (الخامسة عشرة) مـن النظـام – النظـر في اتخـاذ تدابير تقويمية ملزمـة للمحاسـب القانوني المخالف تتضمـن مـا يأتي:

01	02	03
إلزامه بحضور دورات تدريبية محددة.	تحديد عدد عملائه ونوعهم والخدمات المقدمة إليهم لمدة لا تقل عن (سنة) ولا تزيد على (سنتين).	تكليفـه بتقديـم برنامـج ملائم يحـدد مـا يتخـذه مـن إجـراءات لإزالة المخالفة وتصحيـح الوضـع بما يكفـل عـدم تكـراره إياهـا. وتجـري الهيئـة فحصًـا مستقلاً للأعمال التـي يؤديهـا خلال مـدة التصحيـح.

المادة السابعة عشرة:

للجنـة – أثنـاء نظـر المخالفة وبنـاء على طلـب الهيئـة – أن تقـرر منـع المحاسب القانوني المخالف احْتِرَازِيًّا من اعتماد القوائـم المالية لعملائه، وإلزامـه بالإفصاح عـن جميـع عملائه.

المادة الثامنة عشرة:

للجنـة اسـتدعاء المخالف لسـماع أقوالـه، فـإذا اقترنت المخالفة بأيّ مـن الجرائـم المنصوص عليهـا في المادة (العاشرة) مـن النظـام، فعلى اللجنـة اتخـاذ مـا يلـزم لإحالتها إلى النيابـة العامـة للتحقيـق فيهـا.

المادة التاسعة عشرة:

يجـوز للمحاسـب القانوني الـذي شُطب ترخيصـه وفقـاً لأحـكام النظـام، أن يطلـب إعـادة الترخيص بعـد انقضـاء (خمس) سـنوات مـن تاريـخ نفـاذ قـرار الشـطب، ويبـت الوزيـر أو مـن يفوضـه في الطلـب، وتتبـع في إعـادة الترخيص الشروط والإجراءات المقررة لإصداره.

المادة العشرون:

دون إخلال باختصاصات الجهـات المعنية يتولى موظفـون مـن الهيئـة –يصـدر بتسـميتهم قـرار مـن الوزيـر- ضبـط مـا يُرتكـب مـن الجرائـم المنصوص عليهـا في المادة (العاشرة) مـن النظـام، ومـا مـا يُرتكـب من مخالفات لأحكام النظـام ولائحته والقـرارات الصـادرة تنفيـذاً لهمـا.

المادة الحادية والعشرون:

يحـل النظـام محـل نظـام المحاسبين القانونييـن الصـادر بالمرسوم الملكي رقـم (م/12)وتاريـخ 1412/5/13هـ، ويلغـي كل مـا يتعـارض معـه مـن أحـكام.

المادة الثانية والعشرون:

يعمـل بالنظـام بعـد مضي (تسعين) يومـاً مـن تاريخ نشره في الجريـدة الرسـمية، ويصـدر الوزيـر اللائحة والقرارات اللازمة لتنفيـذه خلال (تسعين) يومـاً مـن تاريـخ نشره، ويعمـل بهـا مـن تاريـخ العمـل به.

ما هو نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد؟

هو إطار قانوني لتنظيم المهن ذات العلاقة بالمحاسبة والمراجعة بهدف تحسين وتطوير مزاولة المهنة والنهوض بها، ومراقبة جودة أدائها، وتنمية الوعي بقواعدها وسلوكياتها وأعرافها، واحترامها، وتعزيز مشاركتها في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع. ويسعى النظام لزيادة الثقة والشفافية في القوائم المالية وحماية المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية، وزيادة ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة وتأسيس شركاتهم المهنية.

أهداف نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد

01
تحسين جودة أداء المرخصين لتقديم خدمات الزكاة والضرائب وخدمات المحاسبة.

02
تحفيز ممتهني المحاسبة والمراجعة على تأسيس مكاتب/ شركات مهنية.

03
التوسع في فئات التراخيص المهنية « تراخيص الزكاة- والضريبة- تراخيص تقديم خدمات المحاسبة (مسك الدفاتر)».

04
حماية المستثمرين والاقتصاد الوطني.

05
تعزيز الثقة والشفافية في القوائم المالية.

06
ضبط سوق مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة.

07
الحد من المخالفات المهنية والتستر المهني في شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

أبرز ملامح نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد

01
تغيير مسمى الهيئة إلى « الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين» وفصل نظام مهنة المحاسبة والمراجعة عن تنظيمها.

02
الترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة لغير المتفرغ.

03
تخفيض مدة الخبرة المطلوبة لاستخراج التراخيص ومزاولة المهنة إلى سنة.

04
تعديل شرط تخصص المحاسبة للحصول على الترخيص ليشمل (الجامعيين ، فأعلى)، في تخصصات ذات علاقة بالمهنة.

05
إلزام المرخص بتطوير جودة الأداء.

06
إتاحة الفرصة لغير المزاولين لعضوية مجلس إدارة الهيئة.

07
تولي موظفي الهيئة مسؤولية ضبط المخالفات المنصوص عليها في المادة العاشرة من النظام.

08
التحفيز لأتمتة خدمات المحاسبة والمراجعة.

أبرز تعديلات نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد

	الحالي:	السابق:
01	نظام مهنة المحاسبة والمراجعة.	نظام المحاسبين القانونيين.
02	شهادة جامعية أو مؤهل أعلى في تخصص المحاسبة أو أي تخصص ذي علاقة بالمهنة.	اشتراط تخصص المحاسبة للحصول على ترخيص مزاولة مهنة المحاسب القانوني.
03	يجيز لغير المتفرغ مع تحديد حد أقصى لمزاولة مهنة المحاسب القانوني.	اشتراط التفرغ لمزاولة مهنة المحاسب القانوني.
04	خبرة سنة واحدة لاستخراج ترخيص مزاولة مهنة المحاسب القانوني.	اشتراط خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات لاستخراج ترخيص مزاولة مهنة المحاسب القانوني.

توقع مذكرة تعاون مع الجامعة العربية المفتوحة

وقعت الهيئة اتفاقية تعاون مع الجامعة العربية المفتوحة، لرفع المستوى المعرفي والفني والمهني للمنتسبين لقطاع المحاسبة والمراجعة وتطوير العملية التعليمية. مثل الهيئة الأمين العام الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، فيما مثل الجامعة العربية المفتوحة الدكتور سالم بن الجويد باقديم وكيل الجامعة للشؤون الأكاديمية. ويهدف هذا التعاون إلى تمكين المتقدمين لاختبار زمالة الهيئة ممن تنقصهم بعض الوحدات الدراسية في المحاسبة والموضوعات ذات العلاقة مما تعرضه كلية المحاسبة وإدارة الأعمال والقانون، على أن يقوم الراغبون في دراسة تلك المقررات بالتواصل مع وحدة القبول والتسجيل في الكليات، ويسعى هذا التعاون في رعاية المبدعين والموهوبين والتعاون في مجال البحث والتأليف والترجمة.

الهيئة تبدي وجهة نظرها في دراسة مجلس معايير المحاسبة الدولية عن تجميع الأعمال

(الإفصاحات، والشهرة، وهبوط قيمتها)

شاركت الهيئة ممثلة بلجنة معايير المحاسبة بإبداء وجهة نظرها في الدراسة التي أعدها المجلس والمتعلقة بمعيار تجميع الأعمال، حيث ينظر المجلس الدولي في إمكانية فرض متطلبات إفصاح إضافية لتوفير معلومات للمستفيدين حول أداء المنشآت التي تم الاستحواذ عليها بما يمكّن من مساءلة الإدارة عن تلك الاستحواذات.

كما ينظر المجلس الدولي في كيفية المحاسبة عن الشهرة، وما إذا كان من المفضل إعادة النظر في متطلبات الهبوط في قيمتها أو إعادة فرض متطلبات استنفاد لها، بالإضافة إلى متطلبات الهبوط.

وأكدت الهيئة في وجهة نظرها توافقها مع المجلس الدولي في معظم ما توصل إليه من مرئيات مبدئية حيال موضوع الدراسة.

وأضافت الهيئة أنه خلافاً لوجهة نظر المجلس الدولي، فإن الهيئة ترى مناسبة طلب إفصاحات مستشرقة للمستقبل وبخاصة فيما يتعلق بالتوقعات حيال ظروف الصناعة مثل مستوى المنافسة والتطور التقني والبيئة النظامية ومدى تأثيرها على مستقبل أداء المنشآت المستحوذ عليها.

ورأت الهيئة أن الإفصاحات التي يقترحها المجلس الدولي بشكل مبدئي موجهة للاستحواذات التي لا يتم دمجها بشكل كامل في المنشأة المستحوذ عليها، وعليه فإنه من المقترح أن تشمل الإفصاحات الإضافية كلًا من المنشآت المستحوذ عليها التي يتم دمج أعمالها بشكل كامل وتلك التي لا يتم دمج أعمالها في المنشأة المستحوذة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أبدت الهيئة تأييدها لإعادة فرض متطلبات الاستنفاد على الشهرة، بالإضافة إلى الإبقاء على متطلبات الهبوط في القيمة، وذلك أن تطبيق نموذج الهبوط فقط والمطبق منذ عام 2004 قد أثبت فشله في إثبات الهبوط في التوقيت المناسب وبالمبلغ المناسب. ويمكن التغلب على مشكلة العمر الإنتاجي للشهرة بربطه بالطبيعة الخاصة لكل وحدة توليد نقد تم تخصيص الشهرة لها. وحيث إن الدراسة تهدف إلى الوصول إلى تعديل مناسب للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3، فقد اقترحت الهيئة إعادة النظر في تعريف الشهرة الوارد في المعيار، بحيث يعكس المكونات التي يرى المجلس أنها تمثل مبلغ الشهرة، وبخاصة قيمة الاستمرارية للمنشأة المستحوذ عليها، وقيمة التآزر الذي يحدثه التكامل بين أعمال المنشأة المستحوذة والمنشأة المستحوذ عليها.

الهيئة تشارك في الاجتماع السنوي لمجموعة معدي المعايير في آسيا وأوقيانوسيا

شاركت الهيئة ممثلة بلجنة معايير المحاسبة في الاجتماع السنوي الذي عقد عن بُعد لمجموعة معدي المعايير في آسيا وأوقيانوسيا خلال الفترة من 23-25 نوفمبر 2020م.

وقد مثّل الهيئة في هذا الاجتماع كل من الدكتور عوض الرحيلي نائب رئيس لجنة معايير المحاسبة، والأستاذ إحسان مخدوم عضو لجنة معايير المحاسبة، وتم عقد الاجتماع عن بُعد نظراً لظروف جائحة كوفيد-19، والذي يتم عقده عادة بشكل سنوي، بحيث تستضيفه الدول الأعضاء فيه بالتناوب، وقد وجهت الهيئة الدعوة للأعضاء لاستضافة الاجتماع الذي سيعقد في عام 2022 وفقاً للترتيب بين أعضاء المجموعة. وقد شاركت الهيئة بورقة عمل في هذا الاجتماع قدمها عضو اللجنة الأستاذ إحسان مخدوم، والتي عرض فيها مشروع الهيئة المتعلق بإعداد معايير للتقرير المالي للمنشآت التي تدخل في أحد إجراءات الإفلاس أو التصفية الاختيارية أو القضائية، والذي سوف يسد فراغاً مهما في المعايير الدولية. وقد تم في هذا الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بالمعايير الدولية من أهمها المحاسبة عن تجميع الأعمال التي تقع تحت سيطرة واحدة ومشروع تحديث المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومشروع دراسة الإفصاح عن تجميع الأعمال والمحاسبة عن الشهرة.

كما عُرض في الاجتماع عدد من تجارب الدول الأعضاء التي تحولت حديثاً إلى المعايير الدولية، بالإضافة إلى عدد من المواضيع التي قدمت فيها بعض الدول مرئيات عنها، مثل المخاوف بشأن الاستمرارية، وكيفية الإفصاح عنها، والقضايا التي ينطوي عليها إعداد قوائم مالية منفصلة، وتجارب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (17).

الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين الإماراتية يزور الهيئة

زار الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين ومدققي الحسابات في الإمارات العربية المتحدة معالي الأستاذ رياض المبارك الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وكان في استقباله الأمين العام للهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس ودار النقاش حول تفعيل الشراكة بين الجانبين في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة لما يعزز تعاون أوثق في مجالات مهنية عدة منها إجراء البحوث الفنية، وإقامة الفعاليات المشتركة، والمشاركة في تقديم المشورة للهيئات المهنية الأخرى.

مذكرة تفاهم

بين الهيئة والهيئة السعودية للمقاولين

وقعت كل من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والهيئة السعودية للمقاولين اتفاقية تعاون لوضع إطار عمل للتعاون بين الهيئتين في سبيل تبادل الخبرات والمعارف والمعلومات، والتعاون في مجالات التدريب والتطوير.

وقد قام بتوقيع الاتفاقية من جانب الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين الأمين العام الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، فيما مثل الهيئة السعودية للمقاولين الأمين العام المهندس ثابت بن مبارك ال سويد.

وتهدف الاتفاقية إلى إعداد وتقديم البرامج التدريبية والشهادات المهنية للعاملين في قطاع المقاولات، واتاحة الفرصة للمشاركة في تقديم الخدمات الاستشارية الفنية والادارية للمستفيدين من منصة الخدمات الاستشارية. بالإضافة إلى تفعيل التعاون في العديد من المبادرات التي تخدم قطاع المقاولات والعاملين فيه وتساهم في معالجة التحديات التي يواجها قطاع المقاولات مثل (التستر التجاري، التوطين، رفع كفاءة القدرات البشرية، وجودة الأعمال وغيرها من التحديات).

هذا وقد أعرب المغامس عن أمله في أن تتكلل الجهود التي تبذلها الهيئة عبر التعاون مع الهيئة السعودية للمقاولين بالنجاح، مؤكداً ضرورة إقامة علاقات مهنية متينة مع الجهات الحكومية مما تتيح لكل طرف الاستفادة مما لدى الطرف الأخر، متطلعاً إلى التوفيق بين رؤى الطرفين في سبيل تبادل الخبرات.

الهيئة تترجم

كتاب محاسبة التكاليف الجزء الثاني

أتمت الهيئة ترجمة كتاب «محاسبة التكاليف – الجزء الثاني» والذي قام بتأليفه كل من سيريكانت داتار و مضاف راجان، وذلك بعد حصولها على موافقة الناشر مجموعة «بيرسون إديوكيشن»، ويعتبر هذا الكتاب من المراجع الهامة التي تناولت مواضيع محاسبة التكاليف، حيث احتوى الكتاب على عدة فصول كان من أهم مواضيعه الاستراتيجية وبطاقة القياس المتوازن للأداء وقرارات التسعير وإدارة التكلفة وتخصيص التكاليف وتحليل ربحية العملاء كما شمل أيضاً على تخصيص تكاليف أقسام الخدمات والتكاليف المشتركة والإيرادات وعدد من المواضيع المهمة.

وتأتي ترجمة الهيئة لهذا الكتاب في إطار الجهود التي تقوم بها لنقل أفضل المقررات التعليمية على المستوى الدولي لتطوير المناهج العلمية ومخرجات التعليم لتخصص المحاسبة في السعودية بشكل خاص وفي العالم العربي بشكل عام وتمكين طلاب أقسام المحاسبة في الجامعات من الإلمام بالمعارف الحديثة في مجال المحاسبة لتتوافق مع التطور الذي يحدث في المملكة. وتأمل الهيئة أن يمثل هذا الكتاب مرجعاً مفيداً لطلاب قسم المحاسبة والمراجعة في الجامعات بما يحقق مزيداً من الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم وخروجها بأفضل محتوى وذلك بما يخدم الواقع العملي وسوق العمل.

الجدير بالذكر أن الهيئة ترجمت عدد 7 مراجع علمية في مجال المحاسبة والمراجعة، وقامت بتزويد أترجمة قسام المحاسبة في الجامعات والتي ساعدت على إثراء الفكر المحاسبي لطلاب وطالبات تخصص المحاسبة.

اعتماد تعديلات المجلس الدولي
على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (4)

IASB

اعتمدت الهيئة ممثلة بلجنة معايير المحاسبة، التعديلات التي أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (4)»عقود التأمين«. وقام المجلس الدولي بتمديد الإعفاء المؤقت الممنوح لشركات التأمين من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (9)، ومدد المجلس الدولي ذلك الإعفاء بالتزامن مع التمديد لتاريخ التطبيق الأولي لمعيار التأمين الجديد (المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17: عقود التأمين). ويمكن للقارئ زيارة موقع الهيئة www.socpa.org.sa للاطلاع على التعديلات.

الهيئة
تكرم المهندس «محمد الدغيم»

كرمت الهيئة المهندس محمد الدغيم مدير عام إدارة مكافحة غسل الأموال في وكالة وزارة التجارة لحماية المستهلك. وأتى هذا التكريم لجهود المهندس محمد الدغيم في تقديم ورشة عمل "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" والتي نظمتها الهيئة والتي تندرج تحت إحدى مبادراتها لتطوير وتعزيز جودة أداء مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة وزيادة وعيها بمتطلبات نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حيث حضر ورشة العمل أكثر من ٥٠٠ مشارك.

الهيئة تشارك في اجتماع مجموعة
الاقتصادات الناشئة من مجموعة العشرين

شاركت الهيئة في الاجتماع نصف السنوي لمجموعة الاقتصادات الناشئة من مجموعة العشرين التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية التي أنشأها المجلس الدولي لمناقشة موضوعات معايير المحاسبة من وجهة نظر الاقتصادات الناشئة، وذلك للوصول إلى معايير محاسبية تزيد من مستوى الشفافية والمساءلة والفاعلية للأسواق المالية. وقد تم عقد الاجتماع عن بُعد في الفترة من 30 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2020م ، وقد تم في الاجتماع مناقشة مبادرة الإفصاح المتعلقة بالسياسات المحاسبية والإفصاحات التي تقدمها المنشآت الصغيرة والمتوسطة عندما تكون تابعة لمنشآت أخرى وتأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على تطبيق المعايير والتعديل المقترح على معيار المحاسبة رقم 21 فيما يتعلق بإشكالية عدم وجود سوق لتبادل عملة معينة ومشروع دراسة معاملات تجميع الأعمال والشهرة المتولدة عنها، وما إذا كان من الأفضل الاستمرار في اختبارها لتقييم هبوط قيمتها أو إضافة متطلبات استنفاد لها ونتائج الدراسة اللاحقة لتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي 10 و11 و12. وقد مثّل الهيئة في الاجتماع مساعد الأمين العام للمعايير الدكتور عبد الرحمن بن محمد الرزين، يذكر ان الاجتماع يعقد بشكل نصف سنوي، بحيث تستضيفه الدول الأعضاء بالتناوب، وسبق للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين أن استضافت هذا الاجتماع في عام 2015م. وسوف تستضيفه مرة أخرى وفقاً للترتيب بين أعضاء المجموعة.

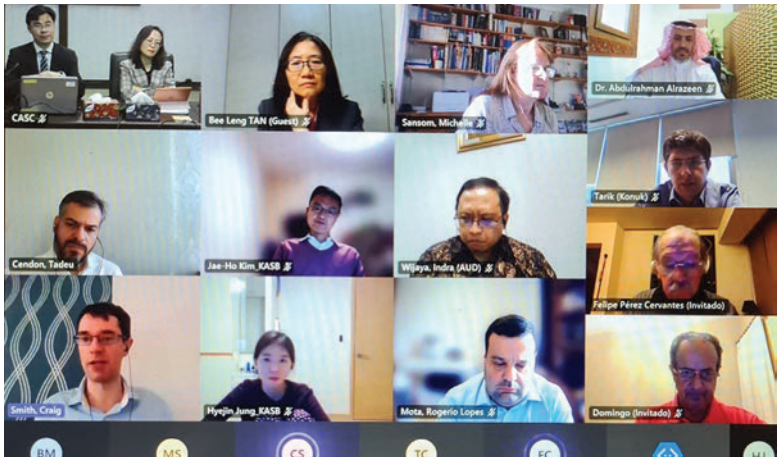

وفد من جامعة الأمير سلطان يزور الهيئة

زار وفد من جامعة الأمير سلطان الأهلية ممثلة بعميد كلية إدارة الاعمال الدكتور سعد الموسى وعدد من أعضاء هيئة التدريس، الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وكان في لقائهم سعادة الأمين العام، الدكتور أحمد المغامس ومساعد الأمين العام للعضوية والتطوير المهني الدكتور مصعب الجعيد وعضو لجنة التعليم والتدريب الدكتور مصعب النعيم، وقد جرى خلال الزيارة بحث سبل التعاون بين الهيئة والجامعة في مجال تطوير التعليم المحاسبي وفق أحدث المستجدات التعليمية وخدمة المجتمع.

الهيئة تعتمد تعديلات المجلس الدولي على عدد من المعايير نتيجة لاعتماد الإصدار المعنون

بـ«إحلال معدل الفائدة المرجعي المرحلة الثانية»

اعتمدت الهيئة - ممثلة في لجنة معايير المحاسبة- التعديلات التي أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية على عدد من معاييره نتيجة استكماله واعتماده للمرحلة الثانية من مشروعه المسمى «إحلال معدل الفائدة المرجعي - المرحلة الثانية». وطالت هذه التعديلات كلاً من المعيار الدولي للتقرير المالي 9، والمعيار الدولي للمحاسبة 39، والمعيار الدولي للتقرير المالي 7، والمعيار الدولي للتقرير المالي 4، والمعيار الدولي للتقرير المالي 16.

وتتمحور تلك التعديلات على توفير إعفاءات من متطلبات إلغاء الإثبات، أو تعديل العقود في المعايير المشار إليها أعلاه، وذلك بسبب تغير معدل الفائدة المرجعي في تلك العقود.

ففيما يختص بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 «الأدوات المالية»، فقد وفّر المعيار وسيلة عملية للمحاسبة عن التغيير الذي يتطلبه إحلال معدل الفائدة المرجعي في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي أو التزام مالي. وتتمثل تلك الوسيلة العملية في التعامل مع إحلال معدل الفائدة المرجعي كما لو كانت المنشأة تتعامل مع معدلات معومة، مما يجعل إحلال معدل الفائدة المرجعي لا يتطلب تغييراً في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية إلا إذا تم استيفاء شرطين هما:

1- أن يكون التغيير ضرورياً باعتباره نتيجةً مباشرةً لإحلال معدل الفائدة المرجعي.

2- أن يكون الأساس الجديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية مكافئاً اقتصادياً للأساس السابق (أي الأساس الذي يسبق التغيير مباشرة).

ووضع التعديل عدداً من الأمثلة التي ينشأ عنها أساس جديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية مكافئ اقتصادياً للأساس السابق (أي الأساس الذي يسبق التغيير مباشرة)، والإجراءات التي يجب اتخاذها فيما لو صاحب التغييرات التي يتطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي تغييرات أخرى أثرت في أساس تحديد

التدفقات النقدية التعاقدية.

كما وفَّر المعيار عدداً من المتطلبات لإيقاف الإعفاءات المؤقتة الصادرة في تعديله الذي تم في المرحلة الأولى من هذا المشروع والمتعلقة بتطبيق متطلبات محددة للمحاسبة عن التحوط، حيث حدد الأمور المؤدية إلى التوقف عن تطبيق تلك الإعفاءات، وما يجب على المنشأة بشأن التعيين الرسمي لعلاقة التحوط. وحدد المعيار الإجراءات التي يجب اتباعها فيما لو قامت المنشأة بإجراء تغييرات أخرى بجانب التغييرات التي يطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي على الأصل المالي، أو الالتزام المالي المعين في علاقة تحوط، أو على تعيين علاقة التحوط. وقدم التعديل أيضاً متطلبات فيما يتعلق بعدد من المواضيع المتعلقة بالتحوط والمتأثرة بإحلال معدل الفائدة المرجعي مثل تلك المتعلقة بتحوطات التدفقات النقدية، ومجموعات البنود، وتعيين مكونات المخاطر. وحدد المجلس الدولي تاريخ التطبيق ببداية عام 2021م، مع السماح بالتطبيق المبكر.

وفيما يتعلق بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 7 «الأدوات المالية: الإفصاحات» فإن التعديل أوجب الإفصاح عن مجموعة من المعلومات لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر إحلال معدل الفائدة المرجعي على القوائم المالية للمنشأة، واستراتيجية إدارة المخاطر من أهمها طبيعة ومدى المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، والناشئة عن الأدوات المالية الخاضعة لإحلال معدل الفائدة المرجعي، وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر، والتقدم الذي أحرزته المنشأة في إنجاز التحول إلى المعدلات المرجعية البديلة، وكيفية إدارة المنشأة لهذا التحول.

أما فيما يتعلق بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4 «عقود التأمين» فإن التعديل أوجب تطبيق الفقرات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 الخاصة بالوسيلة العملية للمحاسبة عن التغيير الذي يتطلبه إحلال معدل الفائدة المرجعي في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي أو التزام مالي، وذلك على الأصل المالي أو الالتزام المالي في حالة ما إذا تغير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لذلك الأصل المالي، أو الالتزام المالي نتيجةً لإحلال معدل الفائدة المرجعي.

أما فيما يتعلق بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 «عقود الإيجار» فقد أضاف المعيار عدداً من الفقرات للتعامل مع تعديلات عقد الإيجار التي تؤدي إلى تغيير أساس تحديد دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة لإحلال معدل الفائدة المرجعي. وبشكل خاص وفَّر المعيار وسيلة عملية للتعامل مع ذلك النوع من التعديلات، وذلك من خلال تطبيق متطلبات الفقرة رقم 42 من ذلك المعيار المتعلقة بإعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصم التدفقات النقدية المستقبلية لدفعات الإيجار إذا توافر هذان الشرطان:

- أن يكون التعديل ضرورياً باعتباره نتيجةً مباشرةً لإحلال معدل الفائدة المرجعي.
- أن يكون الأساس الجديد لتحديد دفعات الإيجار مكافئاً اقتصادياً للأساس السابق (أي الأساس الذي يسبق التعديل مباشرة). ويمكن للقارئي الاطلاع على التعديلات بزيارة موقع الهيئة الإلكتروني www.socpa.org.sa.

اعتماد تعديلات المجلس الدولي

على المعيار الدولي للتقرير المالي «17»

اعتمدت الهيئة ممثلة في لجنة معايير المحاسبة - التعديلات التي أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17، حيث تمت الاستجابة لعدد من الملاحظات، وتحديات التطبيق التي وردت للمجلس من خلال الاستعدادات لتطبيق المعيار، وما تم من مناقشات بين المجلس وبين معدي القوائم المالية ومراجعيها ومستخدميها.
وعليه قرر المجلس إدخال عدد من التعديلات التي لا تغير المبادئ الرئيسية التي قام عليها المعيار.
وبشكل خاص حرص المجلس على أن التعديلات التي أدخلها لن تؤدي إلى نقص في المعلومات المفيدة للمستخدمين التي يوفرها المعيار قبل التعديل، وأن التعديلات لن تؤدي إلى إشكالات في أعمال التطبيق التي بدأت الشركات في العمل عليها.

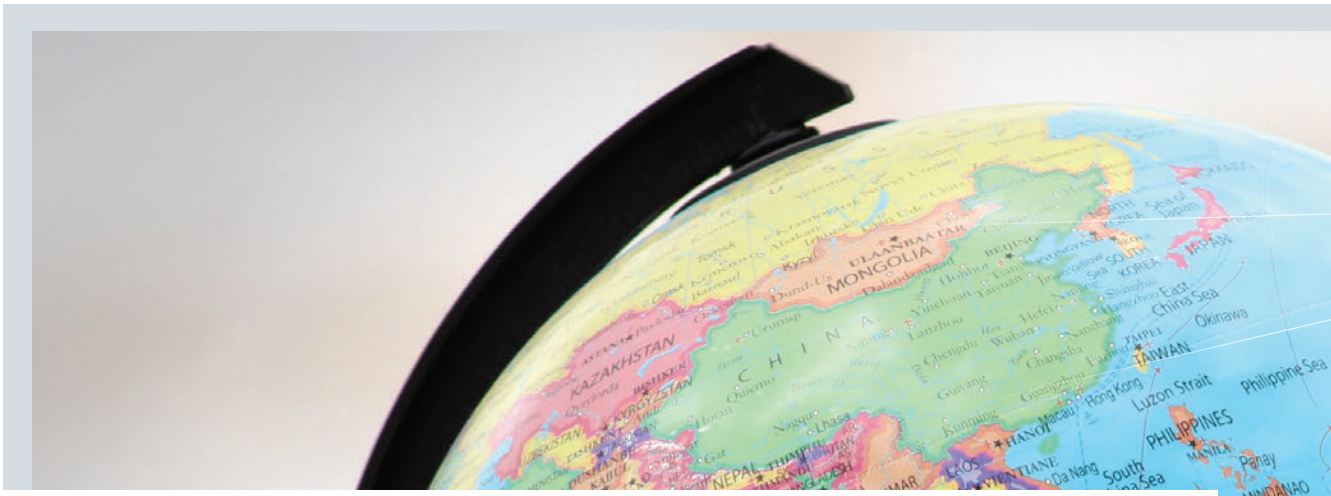

وتلخصت التعديلات بشكل عام فيما يلي:

01 تعديل تاريخ التطبيق بحيث يكون اعتباراً من بداية عام 2023م، بالإضافة إلى تمديد الخيار الممنوح لشركات التأمين بتأخير تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 «الأدوات المالية» لنفس التاريخ.

02 تحديد أفضل لنطاق المعيار، وبشكل خاص:

- أعطى المعيار خياراً لتطبيق المعيار أو معيار التقرير المالي رقم 9 على عقود التأمين التي تغطي مخاطر سداد الالتزامات مثل الإعفاء من سداد القروض عند الوفاة.
- استبعد المعيار من نطاقه عقود بطاقات الائتمان فيما يتعلق بالترتيبات المتعلقة بالسداد، والتي تأخذ تعريف عقد التأمين وبشروط معينة.

03 تعديل على المتطلبات المتعلقة بالاسترداد المتوقع للتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين الناتجة من تجديد عقود التأمين، بحيث يسمح بتخصيص هذه التدفقات النقدية على مجموعات عقود التأمين الجديدة المصدرة وعقود التأمين المستقبلية، بدلاً من المعالجة السابقة التي كانت تقضي بإثبات هذا التدفق النقدي على أنه أصل ثم إلغاء إثباته عند إثبات عقود التأمين ذات العلاقة، وعدم السماح بتخصيص تكاليف الاستحواذ على التجديدات المستقبلية للعقود في المجموعة.

04 تعديل على المتطلبات المتعلقة بهامش الخدمة التعاقدية فيما يتعلق بأنشطة الاستثمار، وذلك من خلال وضع متطلبات لتحديد هامش الخدمة التعاقدية تأخذ في الحسبان كمية المنافع وتوقيتها لكل من التغطية التأمينية، والخدمة المتعلقة بأنشطة الاستثمار لعقود التأمين المتضمنة ميزة المشاركة المباشرة. كما تضمن التعديل متطلبات مشابهة لعقود التأمين التي لا تتضمن ميزة المشاركة المباشرة، وذلك عندما توجد خدمات متعلقة بالاستثمار في تلك العقود مثل وجود مكون استثماري فيها، أو حق لحامل الوثيقة لسحب مبلغها. كما أضاف التعديل متطلبات إفصاح كمية بجانب الإفصاحات الكيفية التي كان يطلبها المعيار قبل التعديل.

05 تعديل بشأن انطباق خيار تقليص المخاطر للعقود ذات ميزات المشاركة الاختيارية، وذلك بتوسيع تطبيق نطاق خيار تقليص المخاطر للعقود المحاسب عنها بموجب منهج الرسوم المتغيرة. وتضمن التعديل تطبيق هذا الخيار على عقود إعادة التأمين، والأدوات المالية المقيسة من خلال الربح أو الخسارة، والتي لا تمثل مشتقات، وذلك لتقليل أثر مخاطر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية الأخرى، وذلك بالسماح بإثبات أثر تلك المخاطرة في قائمة الدخل الشامل بدلاً من اعتبارها تعديلاً على هامش الخدمة التعاقدية.

06 تعديل على المتطلبات المتعلقة بعقود إعادة التأمين المحتفظ بها فيما يخص الاسترداد المتوقع للخسائر على العقود الأساس غير المجدية، بحيث يتم إثبات مكسب من عقود إعادة التأمين في الوقت الذي يتم فيه إثبات خسارة عند الإثبات الأولي لمجموعة العقود غير المجدية التي يغطيها إعادة التأمين.

07 توفير عرض مبسط لعقود التأمين في قائمة المركز المالي، وذلك بتعديل المتطلب الخاص بعرض المبلغ الدفتري لأصول والتزامات عقود التأمين المصدرة، بحيث تكون على مستوى المحفظة بدلاً من مستوى المجموعات الذي كان مطلوباً قبل التعديل.

08 وفَّر التعديل إعفاءات إضافية للتحول، وذلك لتخفيف تكلفة التحول إلى المعيار.

09 أدخل التعديل عدداً من التعديلات الطباعية والصياغية على نص المعيار.

كن محاسباً
تكن في المكان المناسب

يوجد في مهنة المحاسبة العديد من القصص الملهمة، أشخاص وصلوا إلى النجاح وصعدوا للقمة، بفضل العلم والمعرفة، وذلك على الرغم من ظهور العديد من العقبات في الطريق، ومع ذلك استطاعوا الوصول إلى النجاح، الذي كانوا يريدونه. نجد في هذه القصص أن شخصيات أصحابها يعتزون بأنفسهم، كما أن لديهم إرادة، وإصراراً كبيراً، وشغفاً عالياً بالمهنة.

«المحاسبون» التقت علي الناصر، المحاسب القانوني الحاصل على زمالة الهيئة، والمدير العام لمكتب متخصص، وهو أحد العصاميين الذين سطّروا قصة نجاحهم في المهنة، للوقوف على تجربته من خلال السطور أدناه.

01

البدايات غالباً محفوفة ببعض المصاعب، فهل الفرضية صحيحة من خلال تجربتك الشخصية؟

وضوح الهدف والإيمان الحقيقي بإمكانية الوصول، وإدراك الفرص الواعدة في المهنة يولّد لدى الشخص الطموح والعزيمة لتحقيق الأهداف، لذلك نرى من يثابر ويواصل العمل والجهد لتحقيق الهدف المراد. وهذا الأمر يأتي بعد توفيق الله من معرفة قدرات الشخص ومواصلة السير، وعدم الاستسلام للإحباط واليأس. وهذا الإصرار على النجاح قلما يقف أمامه أي شخص أو عقبة.

02

من أين بدأ علي الناصر السلم المهني في المحاسبة؟

عقب تخرجي في جامعة الملك سعود «بكالوريوس المحاسبة» التحقت بوظيفة محاسب في شركة التصنيع الوطنية، وهي إحدى شركات المساهمة، وهي فترة بدايات العمل الاحترافي في المهنة، ومن ثم انتقلت للعمل في عدد من الشركات حتى انتهى بي الأمر بترخيص ممارسة المهنة وإنشاء المكتب.

03

ما الفترة التي تعتقد أنها مثّلت علامة فارقة في مسيرتك المهنية؟

مطلع عام 2015 كان بمنزلة النقلة الحقيقية على الصعيد المهني، وهو العام الذي حصلت فيه على زمالة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وتدرجت في الوظيفة حتى وصلت إلى منصب رئيس حسابات، ومن ثم بدأت بالتعمق في المجال الزكوي والضريبي. وكانت الزمالة كذلك مرتبطة بالتوجه لهذا التخصص والرغبة فيه.

04

إلى أي مدى ساهمت الزمالة في تطوير قدراتك المهنية؟

حصولي على شهادة الزمالة، كما ذكرت، كانت نقلة حقيقية وملموسة في مسيرتي المهنية، وأعتبرها نقطة تحول فعلية، حيث فتحت لي أبواباً عديدة حتى راودتني فكرة إنشاء مكتب محاسبة، وتم ذلك بالفعل في عام 2016م. وبدأنا في ممارسة العمل المهني من خلال المكتب لتقديم جميع خدمات المحاسبة، والتخصص في استشارات الضريبة والزكاة، وتقديم الاستشارات المالية والإدارية، وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة في المملكة.

05

ما تقييمك لشهادة الزمالة وأهميتها.. وتنظيم الامتحان؟

زمالة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين من أهم الشهادات المهنية للعاملين في المجال المحاسبي في المملكة، حيث يضيف حامل الزمالة إلى رصيده المعرفي كماً هائلاً من المعرفة المهنية، بالإضافة إلى حصوله على قيمة مهنية عالية في سوق العمل.وأعتقد أن مواد الامتحان الخاصة بشهادة الزمالة تشمل جميع المحاور المهمة التي تضمن حصول المحاسب على أهم المعارف اللازمة للصعود المهني في المجال.

06

نريد كلمة أخيرة:

أشكر الهيئة لحرصها على تطوير كل ما يتعلق بالمهنة من خلال توفير المعارف والمهارات، تحقيقاً لريادة مهنة المحاسبة والمراجعة، والإشراف عليها في المملكة، وذلك من خلال البرامج والمبادرات التي تطلقها باستمرار، واعتمادها الشهادات المهنية، مما يسهم في خدمة المهنة، والارتقاء بالعاملين فيها وعملها بكل جهد ممكن، لتطوير ودعم الأفراد والمؤسسات والمجموعات التي ترتبط بمهنة المحاسبة. وختاماً، أتمنى التوفيق لـ«المحاسبون» التي تثري بموضوعاتها القيمة معرفة العاملين في المهنة.

لمياء بنت سلطان الرشيد

محاسب قانوني -ارنست ويونغ

زمالة SOCPA..
حجر الزاوية في التطلع إلى القيادة

أعلت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA من قيمة مهنة المحاسبة ليس ذلك على مستوى المملكة فحسب؛ بل تعداها إلى محيطها العربي والإقليمي، ونلمس ذلك جلياً في القيم الاجتماعية والثقافية التي كرستها أنشطة الهيئة، حيث تم العمل على وضع معايير مُحاسبية تتناسب مع مكانة المملكة، كما عملت على تطوير نظام محلي للتدريب المهني على برامج المحاسبة والمراجعة ،

أما بالنسبة للذين يعتزمون الدخول في مهنة المحاسبة فإن زمالة الهيئة SOCPA بمثابة حجر الزاوية في بنائهم الوظيفي، حيث دلت التجارب على أن الحاصلين على هذه الشهادة منهم قد تقدموا في درجات السلم الوظيفي وتميزوا كثيراً في مجالهم المهني عن أقرانهم من الذين لم ينالوا شهادة الزمالة.

شخصياً أفادتني شهادة الزمالة منذ حصولي عليها في الكثير سواءً في الترقي الوظيفي، حيث منحتني قيمة عالية في سوق العمل، والتقدم في الوظيفة والحصول على شهادة الترخيص للعمل كمحاسب قانوني، وكانت المفاجأة الحقيقية التي لم اتوقعها فبعد حصولي على الزمالة لم أتوقع بأن طلب الهيئات والشركات والمنظمات سيكون بهذا القدر.

ولعل طلاب الجامعات في التخصصات الإدارية ورواد أسواق المال والشباب حديثي التخرج أكثر الشرائح، التي ينبغي أن تحرص على الحصول على شهادة الزمالة التي تقدمها الهيئة باعتبارها المدخل للعمل الاحترافي المؤسسي فهي بمثابة شهادة من الهيئة بأن من يحصل عليها مؤهل للعمل في مهنة المحاسبة.

وباتت زمالة SOCPA مطمح للعديد من العاملين في المهنة أو الراغبين في العمل ، نظير السمعة الكبيرة التي تميزت بها في المحيطين العربي والإقليمي، ونجد أن أعداد راغبي الحصول على الزمالة في تزايد مطرد فهم يدركون أنها تُعد بمثابة امتياز لحاملها، فهي شهادة يُمكن للمُحاسبين من كافة الفئات الحُصول عليها في أي وقت يريدونه بعد تلبية الشروط المطلوبة.

ومن واقع تجربتي الشخصية أستطيع أن أقول إن نيل زمالة الهيئة ، ليس بالأمر السهل؛ فالأمر يتطلب إعداداً جيداً وجهداً مضاعفاً فالمقدم على الاختبار إذا لم يكن متمكناً فالأمر سيصعب عليه على الرغم من أن الشروط التي وضعتها الهيئة للجلوس لاختبارات الزمالة ميسرة.

وختاماً أقول لزملائي وزميلاتي لا تتهيبوا الأمر وأقدموا على نيل زمالة الهيئة إذا كنتم تطلعون الى المراكز القيادية وتريدون اشباع فضولكم المهني.

التحول الرقمي..

آليات المحاسبة المهنية

أدت البيئة الحالية التي يمر بها العالم إلى تسريع الحاجة إلى استخدام منظمات المحاسبة المهنية للتقنيات الرقمية لإنشاء عمليات تجارية جديدة أو تعديل عمليات قائمة، بما في ذلك تجارب الأعضاء والطلاب.

التحول الرقمي هو الهدف والسعي طويل الأجل لمنظمات المحاسبة المهنية. يتطلب دعم القيادة التنظيمية والمشاركة فيها، وبناء قدرات القوى العاملة ، وتمكين الأشخاص من العمل بطرق جديدة ، وزيادة التواصل الفعال طوال فترة التحول.

ضرورة التحول الرقمي

ويعد التحول الرقمي أمراً بالغ الأهمية لاستدامة ومرونة شركات ومكاتب المحاسبة المهنية من أجل تلبية متطلبات الأعمال والسوق المتغيرة.

يتطلب هذا التطور تغييراً في طريقة تفكير المؤسسات والموظفين والأعضاء بالإضافة إلى تغيير الثقافة التنظيمية ، قبل تحديد الأدوات الرقمية التي يجب استخدامها وكيفية استخدامها. تتطلب هذه العملية من المنظمة تصور مستقبلها واستخدام هذا المستقبل لدفع التكنولوجيا ، وليس العكس.

أهمية التحول الرقمي

ونظرًا لأن المؤسسات والشركات والعملاء يعيدون هندسة أعمالهم ، يمكن أن تساعدهم شركات CPA في تلبية الاحتياجات المتطورة وإنشاء نماذج أعمال جديدة.

سيبحث أصحاب المصلحة في الأعمال عن الشركات التي لديها عقلية رقمية أولاً ، مما يوفر لهم الكفاءة وتكاليف مبسطة.

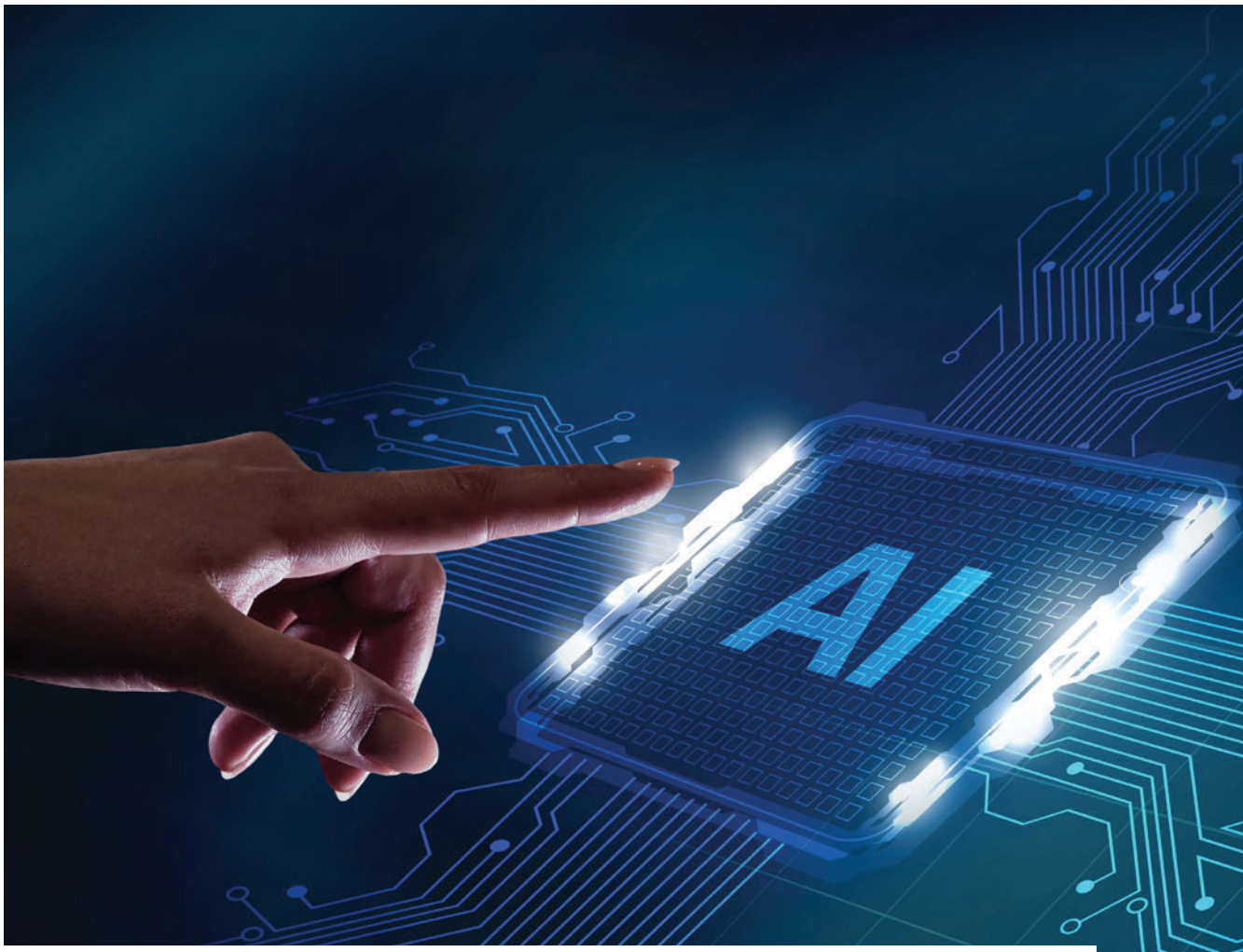

الدروس المستفادة

في وقت مبكر من الوباء COVID-19، تواصلت رابطة المحاسبين المهنيين المعتمدين الدوليين ، الصوت الموحد لـ AICPA و CIMA ، إلى الأعضاء لمعرفة كيفية تكيفهم مع بيئة الأعمال الصغيرة سريعة التطور.

01 حان الوقت الآن لإجراء تغيير حقيقي

02 تكيفت الشركات والعملاء والموظفون

03 لا تقتصر البيئات الافتراضية الناجحة على أكبر الشركات

04 لقد ألهم الوباء طرقًا جديدة للعمل

05 توفر البنية التحتية الرقمية القوية

06 ستسعى الشركات والعملاء جاهدين للإبداع في حلول الأعمال

07 العالم أكثر انفتاحاً على الابتكار

08 ستظل قضايا الأمن السيبراني مصدر قلق

09 يمكن للمحاسبين أن يفهموا "الخيال العلمي"

التحول الرقمي في العمل

الاتصال والعمل الجماعي - الموظفون

ضرورة العمل عن بُعد وباستخدام سلس لأنظمة اتصال سريعة وآمنة والوسائل المساعدة ، خاصة أولئك الذين يتقاسمون المعرفة والعمل المكتبي .

الإدارة القائمة على المعرفة

يجب تخزين المعرفة رقمياً، مفهرسة ومضمونة ويمكن الوصول إليها باستخدام الإذن الصحيح.

رفاهية الموظف - المنشآت

التفكير في أفضل طريقة للتعامل وتحفيز الموظفين عن بُعد، بما في ذلك معالجة أي ضغوط تتعلق بالعمل عن بُعد.

مشاركة الموردين والشركاء

يجب أن يكون الموردون والشركاء قادرين أيضًا على التفاعل بسهولة و إجراء المعاملات.

خطط استمرارية الأعمال

يجب توافر خطة لاستمرارية الأعمال بنظام رقمي للعمل عن بُعد في أي لحظة.

رقمنة العمليات التجارية

من أجل تعظيم فوائد التحول، يجب أن تكون العمليات رقمية وانسيابية.

مهام بدون تلامس

حتى لو كانت هناك بعض الوظائف تتطلب من الموظفين أن يكونوا حاضرين جسدياً يجب النظر في كيفية رقمية يمكن أن تضمن الجاهزية للتعيين عن بُعد.

6 أسباب للتحول الرقمي

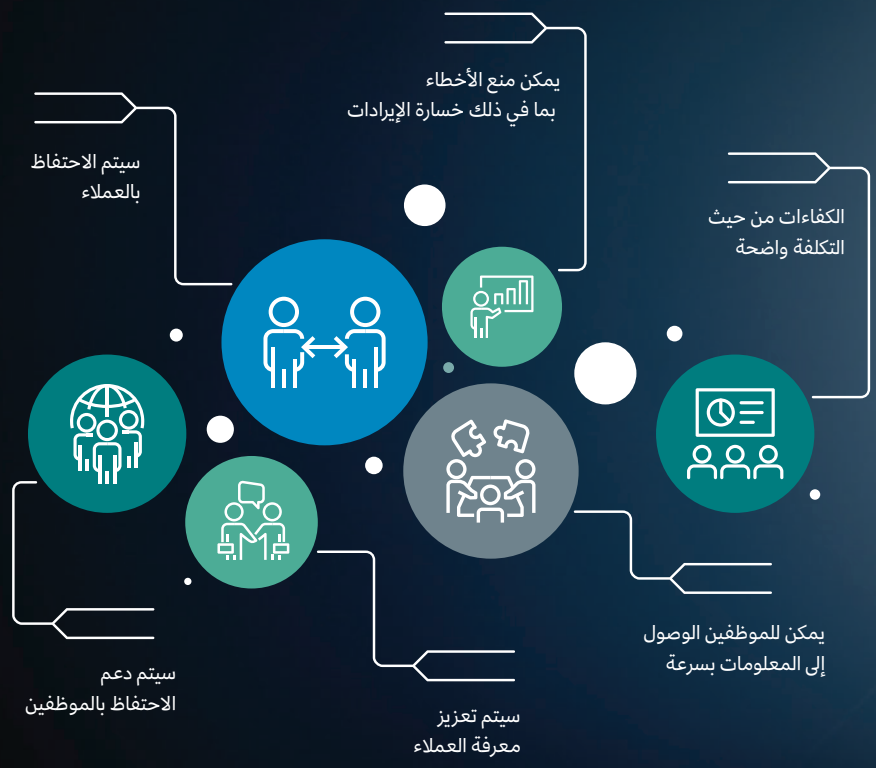

خارطة طريق من ثلاث مراحل للنجاح

للتحول الرقمي، تحتاج الشركات إلى تطوير خطة بثلاث مراحل: التأسيس والتعاون والبراعة

وضع الأساس
إرساء الأساس لخلق أساس متين يتطلب أن يكون استراتيجيًا، وإجراء واقعي التقييم وتأمين دعم القيادة.

التعاون مع الموظفين والعملاء والموردين
جعل التعاون جهدًا على مستوى المؤسسة، من خلال اتصال الموظفين إلى متكرر مع العملاء بما يحقق جودة العمل.

براعة الخطة
ابدأ بالمضي قدمًا بجد وأخذ ما تعلمته في المرحلتين الأوليتين دقة وضع الخطط.

5 مهارات للنجاح في الاقتصاد الرقمي

01	02	03	04	05
تعلم وتطبيق التكنولوجيا التحويلية	تحليل وتقديم البيانات بشكل مريح	التفكير النقدي والتواصل القوي	إتقان الأساسيات	المرونة وقابلية التعلم

الرئيس التنفيذي للمعهد الماليزي للمحاسبين:

مسيرة التدريب المهني المحاسبي في المملكة في تطور متسارع

أشادت الدكتورة نورما زيلاه داتو مهزان الرئيس التنفيذي للمعهد الماليزي للمحاسبين، بالتحولات والتطورات الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها المملكة، والواقع الاقتصادي المحفز، مشيرة إلى أن ذلك يتطلب علاقة قوية ومتينة، وإيجاد شراكات حقيقية بين الجهات المحاسبية والمنشآت الاقتصادية.

وثمنت نورما زيلاه جهود الهيئة في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة، وما تقوم به من عمل في سبيل تنظيم وتطوير المهنة في المملكة.

وقالت في حوار مع «المحاسبون»: «التحدي الذي أمامنا هو الجانب الأخلاقي في مهنة المحاسبة، وضرورة التزام المحاسب باستقلالية الأحكام، وأن يحافظ على نزاهة تقاريره لأن التقارير المالية الصادرة عن المحاسبين والقوائم المالية ينبني عليها اتخاذ القرارات خاصة في مجالات الاستثمار».

VALUE
CREATE
D FOR
NATION
BUILDIN
G
Upskills academicians and supports accounting education, innovation and reforms to future-proof graduates and enhance talent pipeline profession
Enriches the accountancy knowledge base locally, regionally and globally, and positions MIA as a thought leader and voice of the profession
Supports marketability and mobility of members who are ASEAN CPAs, which in turn strengthens the regional provision of services needed by the ASEAN Economic Community, of which Malaysia is a key member
Technological adoption enhances MIA's processes and delivers a more satisfying user experience to members, strengthens member retention and recruitment, which in turn expands the accountancy talent pipeline
Uplift recognition of MIA and the profession as partners for business and nation building
Diverse sources of income sustain the continuous funding and execution of regulatory and developmental initiatives that support nation building

النشأة والدور

بداية حدثينا عن المعهد ودوره المحلي والإقليمي في تطوير أساليب العمل المحاسبي؟

تم إنشاء المعهد الماليزي للمحاسبين بموجب قانون المحاسبين لعام 1967، بهدف تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة وتعزيز قيم النزاهة ووضع ومصالح المهنة في ماليزيا بما يتوافق مع وضعية المحاسب القانوني، وضمان تعيين محترف في المحاسبة والأعمال والتمويل بمؤهلات معترف بها وخبرة عمل ذات صلة.

والمعهد يعمل عن كثب جنبًا إلى جنب مع الشركات، ويربط عضويته بمجموعة واسعة من مصادر المعلومات والأحداث والتطوير المهني وفرص التواصل.

تطوير متسارع

ما تقييمك لواقع المحاسبة في المملكة والجهود التي تقوم بها (SOCPA) لتطوير المهنة؟

أعتقد أن مسيرة التدريب المهني المحاسبي في المملكة بحسب ما وقفت عليه خلال زيارتي الأخيرة في تطور متسارع خاصة في تنوع وتعدد الشهادات المهنية التي تمنحها الهيئة، وترجمتها لأمهات المراجع الدولية في مجال المحاسبة، مما يسهم بصورة مباشرة في قطاع المال والأعمال، وذلك بحسب ما خرجت به دراسات اطلعت عليها. وأعتقد أن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تقوم بعمل كبير ومثمر في هذا الجانب، ولاسيما أن السعودية تشهد تحولات اقتصادية كبيرة وعلى العاملين في مهنة المحاسبة التركيز في التخصصية، الأمر الذي يتطلب خلق علاقة قوية ومتينة وإيجاد شراكات حقيقية ومن ثم تطويرها بين مؤسسات التعليم وقطاعات الأعمال من أجل الارتقاء بمهنة المحاسبة.

جهود حثيثة

وماذا عن جهودكم في المعهد الماليزي في هذا الجانب؟

نعمل مع غيرنا من المؤسسات العاملة في هذا المجال على تطوير مهنة المحاسبة باعتبارها من المهن المهمة المعنية بتحريك عجلة الاقتصاد، والمعهد الماليزي للمحاسبين قام من أجل ضمان التأكد من جاهزية المحاسبين للعمل، إلى جانب تنظيم وتطوير المهنة،ً كما أن المعهد يتعاون مع 200 أكاديمية من أجل مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، فضلاً عن التعامل مع 10 دول ومؤسسات دولية من أجل تطوير مهنة المحاسبة.

تحديات المهنة

بصورة عامة برأيك ما أبرز التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة بشكل عام والذين يمارسون المهنة بصفة خاصة؟

هذا سؤال جميل .. دعني أقول لكم إننا معنيون بأهمية الجانب الأخلاقي في مهنة المحاسبة وضرورة التزام المحاسب باستقلالية الأحكام، وأن يحافظ على نزاهة تقاريره لأن التقارير المالية الصادرة عن المحاسبين والقوائم المالية ينبني عليها اتخاذ القرارات خاصة في مجالات الاستثمار، وفي هذا الجانب أصدرنا كتاباً إسلامياً خاصاً بأخلاقيات المهنة من 400 صفحة عن المحاسبة الإسلامية، ويوضح أصول المحاسبة والتأكد من الامتثال للمعايير.

وعليه تظل الحاجة إلى التعليم الأخلاقي المهني ضرورية من أجل تعزيز ثقافة الثقة بين جميع الأطراف وحماية حقوق المهنة من خلال إدراك من يشغل هذه الوظيفة بالخيارات المتاحة والإلمام بالقضايا المحاسبية واستيعابه لشكل علاقة المهنة بالمجتمع.

يعمل المعهد الماليزي للمحاسبين بالقيم التالية:

النزاهة	الثقة والاحترام المتبادلين	الاحترافية	المسئولية	العمل بروح الفريق الواحد	التزام والاستدامة

كلمات على لسان الدكتورة نورما زيلاه مهزان

01 تطورات اقتصادية كبيرة تشهدها المملكة.. والواقع الاقتصادي محفز.	02 (SOCPA) تقوم بدور كبير للارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة.	03 ننشد تنظيم ممارسة المهنة بما يتوافق مع المعايير العالمية.
04 التعليم الأخلاقي المهني ضروري لتعزيز الثقة في المحاسب.	05 كفاءة المتخصصين في المحاسبة تضمن الصلة بمتطلبات السوق.	06 نتعاون مع 200 أكاديمية لمواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل.

تعاون مشترك

هل هناك مشاريع تعاون مستقبلية بينكم والهيئة (SOCPA) من أي نوع سواء أكاديمياً أو في الجوانب الاستشارية؟

حضوري ومشاركتي الأخيرة في منتدى المحاسبين السعودي هو دليل عملي لشكل التعاون بين (MIA) و(SOCPA)، ولقد تطرقنا مع إخواننا في الهيئة إلى كثير من أوجه التعاون الممكنة خلال الفترة المقبلة وخاصة أن الهيئة يمكن أن تلعب دوراً رائداً في مجال تطوير المهنة في محيطها الإقليمي لما تملكه من إمكانيات كبيرة تؤهلها لهذا الدور.

وهنا أستطيع أن أقول إن نظرة MIA لعلاقتها الدولية وعضويتها في المنظمات المهنية الإقليمية والدولية مثل اتحاد محاسبي الآسيان (AFA) ، والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) تنعكس في الترويج لعرض القيمة لمهنة المحاسبة والارتقاء المستمر بالاعتراف العالمي.

أعمال المعهد

ما أبرز الأعمال التي يتبناها المعهد لتحقيق أهدافه ؟

نسعى إلى تطوير وتعزيز كفاءة المتخصصين في المحاسبة للبقاء على صلة بمتطلبات الأعمال والسوق مع رعاية القيم والأخلاق المهنية للأعضاء لدعم مهنة المحاسبة القوية.

كما أننا ننشد تنظيم وتطوير ممارسة مهنة المحاسبة بما يتوافق مع المعايير العالمية وأفضل الممارسات. وينص القسم 6 من قانون المحاسبين لعام 1967 (على أن وظائف المعهد يجب تراعي أن تحديد مؤهلات الأشخاص للقبول كأعضاء ؛ لتوفير التدريب والتعليم من قبل المعهد أو أي هيئة أخرى ، للأشخاص الذين يمارسون أو يعتزمون ممارسة مهنة المحاسبة ؛ الموافقة على امتحان MIA المؤهل (QE) وتنظيم إجراء هذا الاختبار والإشراف عليه .

وحدة السوق

هل للمعهد دور في دعم المنشآت الاقتصادية في القطاعين العام والخاص ؟

بلا شك فقد أنشأ المعهد وحدة سوق رأس المال لتقديم الدعم الفني فيما يتعلق بأمور سوق رأس المال بما في ذلك الرد على الاستفسارات الفنية ووضع الملاحظات الإرشادية والأسئلة الشائعة بالإضافة إلى توفير التحديثات الفنية. توفر هذه الوحدة أيضًا الدعم الفني والسكرتاري للجنة الاستشارية لسوق رأس المال.

اهتمام عام

كلمة أخيرة

أود القول إن المعهد يلزم جميع الأعضاء التقيد الصارم باللوائح، وكذلك التصريحات المتعلقة بالمسائل المهنية والأخلاقيات المهنية الصادرة عن المعهد من وقت لآخر. وتنص اللوائح على أن كل عضو يجب أن يتصرف بطريقة تتفق مع السمعة الحسنة لمهنة المحاسبة والامتناع عن أي فعل أو تقصير من المحتمل أن يؤدي إلى تشويه سمعة المهنة. وهنا أشير إلى أن المعهد يحمل أي خرق للوائحه الداخلية وقوانينه وقواعده واللوائح الأخرى على محمل الجد ولديه عملية تحقيق للتعامل مع الشكاوى المقدمة ضد أعضائه.

الاختبارات المهنية

الغرض من MIA	رؤية MIA
تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة لدعم النمو الاقتصادي وبناء الدولة	أن يكون منظمة محاسبة مهنية معترفاً بها عالمياً

التجربة الماليزية
في بناء ركائز المحاسبة

تُعد التجربة الماليزية من النماذج الرائدة في بناء معايير محاسبية ترتبط من ناحية بالمعايير الدولية للمحاسبة، ومن ناحية أخرى تشمل معايير مطورة محلياً. ولماليزيا تجربة رائدة في إصدار معايير بالنسبة للدول النامية؛ لاشتمالها على مجموعة كبيرة من المعايير تتوافق مع الدولية، ولكل معيار إطار زمني محدد للتطبيق، وتشمل إطاراً فكرياً إسلامياً ومعايير مطورة محلياً، ويمكن تصنيفها كأشمل تجربة لدولة نامية من حيث عدد المعايير وشمولها على القطاعين الخاص وغير الخاص، وإمكانية الاطلاع على المعايير من خلال موقع المجلس (MASB) الإلكتروني الذي يشمل محتوى كل معيار.

تأسيس المجلس:

سبق تأسيس مجلس معايير المحاسبة الماليزي هيئتان مهنيتان هما (معهد المحاسبين الماليزي "MIA"، والمعهد الماليزي للمحامين القانونيين "MICPA")، وهو هيئة خاصة، حيث توليا مهمة وضع معايير المحاسبة في ماليزيا.

وفى العام 1997م أنشئ مجلس المحاسبة الماليزي ضمن القانون 1997م (قانون التقارير المالية) باعتباره هيئة مستقلة لتطوير المحاسبة ومعايير التقارير المالية في ماليزيا لتحسين جودة التقارير المالية الخارجية، بموجب هذا القانون أصبح للمجلس السلطة لوضع معايير إعداد التقارير المالية والبيانات لإعداد التقارير المالية في ماليزيا.

عمل المجلس جنباً إلى جنب مع هيئة التقارير المالية (FRF) لتشكيل إطار جديد لإعداد التقارير المالية في ماليزيا ضم هيكلاً مستقلاً من ممثلين من جميع الأطراف ذات الصلة في عملية وضع المعايير.

وظائف وصلاحيات

تتمثل في المعايير المحاسبية الجديدة ومسألة المعايير المعدة ومراجعة وتنقيح أو اعتماد المعايير المحاسبية القائمة.

01 إصدار قائمة مبادئ إعداد التقارير المالية

02 إجراء التغييرات المقترحة لمعايير المحاسبة التي تعتبر ضرورية

03 رعاية وإجراء تطوير معايير المحاسبة

04 وضع إطار مفاهيمي لغرض تقييم المعايير المحاسبية المقترحة

05 القيام باستشارات عامة حسب الضرورة

06 تحديد نطاق ومجال المعايير المحاسبية

07 التنسيق مع هيئة التقارير المالية فيما يتعلق بالمعايير الجديدة والقائمة، وقائمة المبادئ والمعايير المقترحة للتغيير

08 أداء وظائف أخرى تحدد من وزير المالية

أعضاء المجلس: يتكون المجلس من (8) أعضاء يعينهم وزير المالية:

- رئيس (MASB)
- أمين الخزينة العام
- 3 أعضاء لديهم المعرفة والخبرة في مسائل المحاسبة
- مستشار من البنك المركزي
- مستشار من لجنة الأوراق
- مستشار من هيئة الشركات لماليزيا

آليه إصدار المعايير: تتميز استراتيجية مجلس معايير المحاسبة الماليزي في إصدار المعايير بالخصائص التالية

- معايير وطنية وإسلامية بخلفية المعايير الدولية
- إصدار عدد كبير من المعايير منها (53) معياراً للمؤسسات غير الخاصة (FRS) بالإضافة إلى معيار لعرض القوائم المالية للمؤسسات المالية الخاصة (PERS)
- تصنيف المعايير إلى معايير للشركات الخاصة ومعايير للشركات غير الخاصة
- لغة إصدار المعايير الإنجليزية في حين أن اللغة الرسمية في ماليزيا هي الملايوية
- وجود سوق مالي قوي تنشط فيه (926) شركة محلية و(4) شركات أجنبية مسجلة
- وتوفر (3) مواقع إنترنت باللغة الإنجليزية
- تطبيق المعايير الدولية غير مسموح به للشركات المحلية المدرجة بسوق المال

الإجراءات المتبعة:

إن معايير التقارير المالية الماليزية مستمدة من معايير التقارير المالية الدولية (FRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبين الدولية (IASB) فيما عدا التسميات.

والإجراءات المتبعة لإعداد إطار فكري لمعايير التقارير المالية يسمح بوضع معايير جديدة أو معدلة لاعتمادها وتطبيقها في الوقت المناسب لضمان توافقها مع معايير التقارير المالية الدولية، والمعايير الماليزية المستمدة من المعايير الدولية يمر إعدادها وإصدارها بمجموعة من المراحل.

01 المرحلة الأولى:

قياس رد فعل الجمهور لمشاريع إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

يقوم المجلس بعرض مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية على الهيئات المحلية بإرسال دعوة للتعليق تُنشر على موقع (MASB) «تعليق أون لاين »، حيث ترسل نسخة مسودة المشروع إلى الهيئات المهنية، وشركات المحاسبة، والجمعيات الصناعية ذات الصلة، والشركات العامة، تحدد عادة مدة شهر واحد للجمهور لتقديم تعليقات إلى (MASB) قبل الموعد النهائي لرفع التعليقات إلى مجلس معايير المحاسبة (IASB)، وذلك لمنح فترة زمنية معقولة للفريق العامل بالمجلس للسماح بالنظر في التعليقات التي وردت قبل تقديم التقرير إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى ذلك قد يتم تنظيم المنتديات العامة إذا كانت مشاريع (IASB) قد تؤدي إلى تغيير كبير في الممارسة المحاسبية الحالية.

02 المرحلة الثانية:

المداولات على مستوى الفريق العامل لمشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تكون المداولات في اجتماعات فريق العمل من أجل التعليق والتوصية على المسائل المثارة للنظر في مشروع المجلس، يأخذ الفريق بعين الاعتبار أيضاً التعليقات الواردة من الجمهور ووجهات نظرهم وتوصياتهم.

03 المرحلة الثالثة:

المداولات على مستوى المجلس (MASB)

التعليقات الواردة من الجمهور والتعليقات والتوصيات المقدمة من فريق العمل يقوم المجلس بالنظر فيها ومناقشتها، أثناء المناقشة يتم النظر في جميع التعليقات التي وردت، وبعد ذلك يتم إعداد رسالة تعليق إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتقديمها وفقاً لذلك.

04 المرحلة الرابعة:

إصدار المعايير من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بعد نشر المعيار النهائي من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IFRS).

يقوم فريق العمل بمداولات إذا كانت هناك تعديلات على المعيار بالمقارنة مع مشروع الإصدار، هذه التوصيات التي تتضمن آثار ومشاكل تطبيق المعيار تُرفع إلى المجلس (MASB) لأخذها بعين الاعتبار.

05 المرحلة الخامسة:

إصدار المعايير ما قبل مجلس معايير المحاسبة الماليزي (MASB).

بعد المداولات الواجبة من قبل المجلس، تُقدم نسخة من معايير التقارير المالية الماليزية إلى أعضاء هيئة التقارير المالية (FRF) للحصول على تعليقاتها قبل صدورها كمعايير محاسبية في ماليزيا.

فنيو المحاسبة.. استكشاف الفرص للمهنة

يستكشف CAPA التطورات في قطاع فنيي المحاسبة، حيث غالباً ما يُنظر إلى فنيي المحاسبة (ATs) أو المحاسبين في تيار الطبقة الوسطى على أنهم رابط حيوي في النظام البيئي لإعداد التقارير المالية.

ونظراً لكونها القوة العاملة الداعمة لتحليل وإعداد المعلومات المالية على المستوى التشغيلي، عادةً ما توفر التكنولوجيا المُعينة خدمات فعالة من حيث التكلفة للمنظمات، وتلعب أدواراً داعمة مهمة للمحاسبين المحترفين.

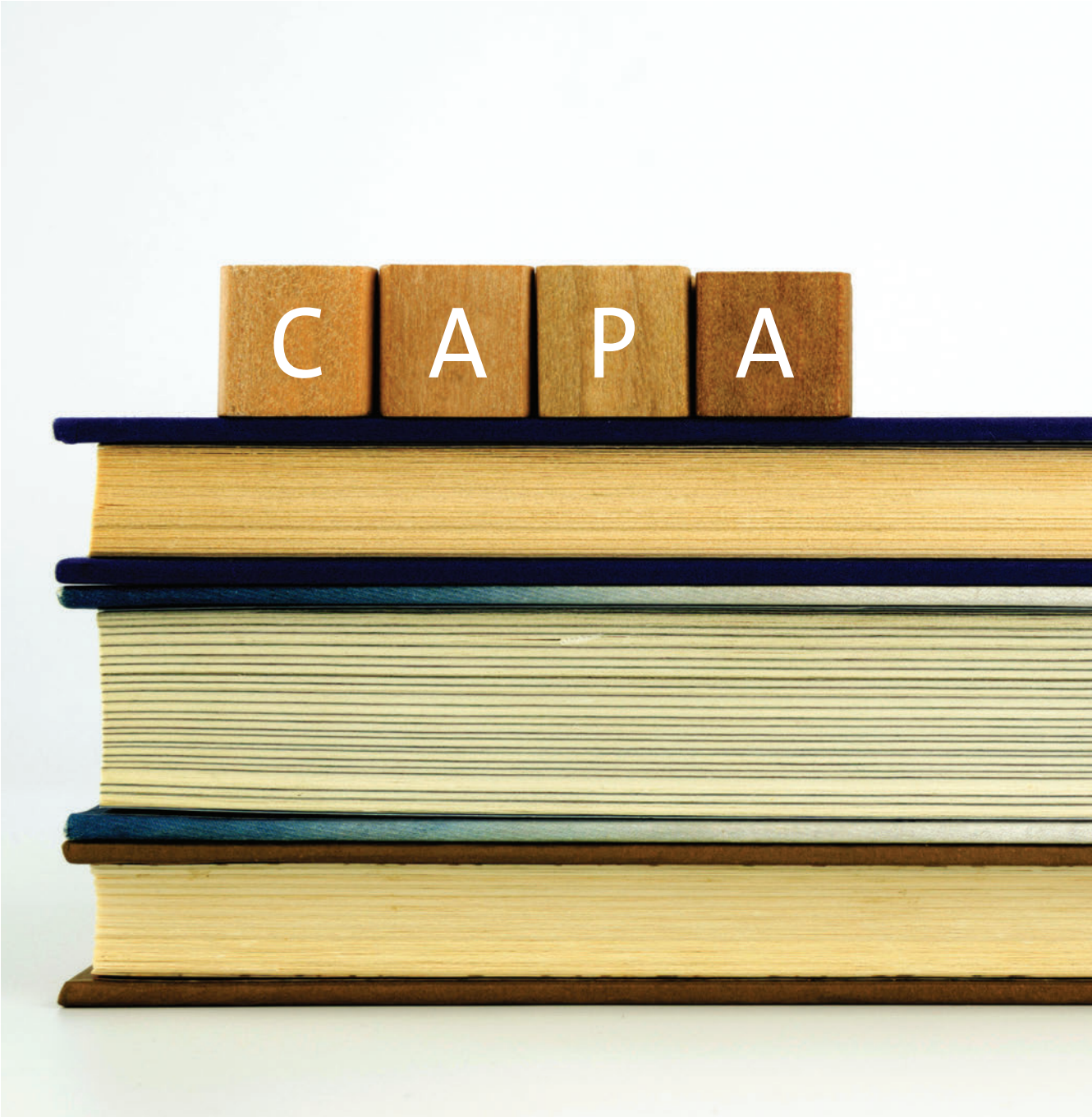

فهم أفضل لقطاع التكنولوجيا المُعينة

في أواخر عام 2018، أطلق اتحاد المحاسبين في آسيا والمحيط الهادئ (CAPA) منشور «فنيو المحاسبة - استكشاف الفرص للمهنة». وكان الهدف من المنشور هو تشجيع فهم أفضل لقطاع التكنولوجيا المُعينة، ولمنظمات المحاسبة المهنية (PAOs) للنظر في أهمية التكنولوجيا المُعينة كجزء من مهنة المحاسبة الأوسع. كانت النتائج التي توصل إليها هذا المنشور، والتي تم اطلاعها جزئياً من خلال مسح CAPA، واضحة - يمكن أن تكون مجموعة AT القوية مفيدة للاقتصاد والحكومة والشركات والأفراد، وهي في المصلحة العامة.
متابعة لفهم التطورات الرئيسية التي حدثت منذ عام 2018 بشكل أكبر الاستفادة من رؤى وحجم أعضاء CAPA ومنظمات المحاسبة المهنية الأخرى في آسيا والمحيط الهادئ أو التي لها اهتمام بها، ظهرت بعض النتائج المثيرة للاهتمام.

تحديثات على تكنولوجيا المعلومات

تم مؤخراً الإعلان عن إصدار منشور ثانٍ يركز على تكنولوجيا المعلومات بعنوان «فنيو المحاسبة - تحديث 2020: آخر التطورات». يتضمن تقرير تحديث 2020 تسعة عشر (19) «تحديثات قطرية»، تسعة (9) منها عبارة عن تحديثات «دراسات الحالة» الواردة في منشور 2018، مع التحديثات المتبقية من البلدان غير المدرجة في هذا المنشور.

وأشار الرئيس التنفيذي لـ CAPA، برايان بلود، إلى أن «تقرير تحديث 2020 هذا يحدد الاتجاهات الرئيسية وعدداً من «العوامل المؤثرة» من نطاق العرض والطلب التي أثرت على القرارات المتعلقة بما إذا كان قطاع التكنولوجيا المُعينة يتطور في سياق معين وكيف يتطور».

وجدت CAPA عوامل رئيسية يبدو أنها تؤثر على قرارات تطوير قطاع AT، وهي:

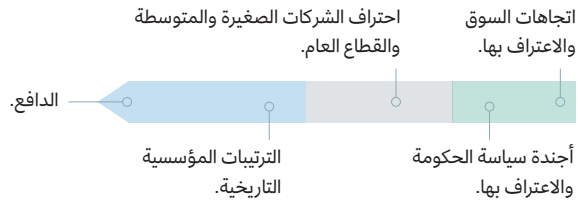

وعلى الرغم من أن العوامل المذكورة أعلاه ليست شاملة، ولا تستبعد بعضها بعضاً، إلا أنها تعكس عدداً لا يُحصى من العوامل الشاملة التي يمكن أن تؤثر على القرارات التي يتم اتخاذها في الدوائر القضائية المختلفة. لكل من هذه العوامل، يقدم التقرير عينة من الأسئلة لتشجيع التفكير التنظيمي والتعلم.

أصحاب المصلحة

في العديد من تقارير البنك الدولي حول مراعاة المعايير تم التأكيد على رموز (ROSC) للمحاسبة والمراجعة لمختلف البلدان أهمية وجود محاسب متوسط المستوى لكل من الشركات ولعامة القطاعات.

وهذا يُطبق بشكل خاص في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث يمكن أن يمثل الوصول إلى عدد كافٍ من الموظفين الماليين المدربين جيداً التحدي الأكبر.

يمكن أن يكون هؤلاء المحاسبون مكوناً حيوياً في الاحتراف للقطاع العام، وتنفيذ إصلاحات إدارة المالية العامة اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية.

تم إبراز أهمية هذا الجزء بشكل أكبر عندما كان الاتحاد الدولي للمحاسبين في شراكة مع AAT1 في المملكة المتحدة، أصدر «إطار عمل توضيحياً للكفاءات لفنيي المحاسبة في فبراير 2019، والذي وضع الأسس من المهارات المطلوبة من قِبَل جميع ATs الطموحين للسماح بنقاط دخول مختلفة إلى مهنة المحاسبة وفرصة التقدم فيها»، إطار العمل.

شهادة فني المحاسبة من الهيئة

تهدف الهيئة من منح شهادة فني المحاسبة إلى تدريب الشباب وتأهيلهم للعمل في منشآت الأعمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة لاسيما الصغيرة والمتوسطة، ومساعدتها في عمليات مسك الدفاتر، ومعالجة الفواتير، وتسجيل الإيرادات والمدفوعات، وإعداد البيانات المالية الشهرية والسنوية لإدارة المنشأة، وإعداد القوائم المالية وحساب التكاليف، ومتابعة إجراءات المدفوعات، وصرف مرتبات العاملين، وغير ذلك من متطلبات العمل المحاسبي للمنشأة.

في ضوء ما تقدم ولأهمية خدمات فني المحاسبة لهذه المنشآت أعدت الهيئة، اختباراً مهنياً يمنح من يجتازه شهادة فني محاسبة، واعتمدت القواعد العامة المنظمة للاختبار للراغبين في الحصول على هذه الشهادة.

التأهيل العلمي وشروط التقدم للاختبار:

يقبل لدخول الاختبار كلٌّ من:

01

حملة درجة الدبلوم في المحاسبة (على ألا يقل مدة الدبلوم عن سنتين دراسيتين) من الجامعات، أو الكليات، أو المعاهد السعودية، أو الجهات المماثلة المعترف بها.

02

حملة درجة البكالوريوس (أو أي درجة أعلى) في إحدى التخصصات التالية: إدارة الأعمال، والعلوم المالية والإدارية والاقتصادية، من الجامعات السعودية والجامعات الأخرى المعترف بها.

03

حملة درجة البكالوريوس في أي تخصص آخر من الجامعات السعودية والجامعات الأخرى المعترف بها، شريطة حصولهم على (15) ساعة في المحاسبة أو استكمالها بالطرق التي تقرها الهيئة.

المجلس العالمي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين

مجلس معايير التدقيق والضمان العالمي

لكي يلبي المحاسبون المحترفون التزاماتهم بموجب القانون، وأن يدفعوا بالمسؤولية المهنية لتعمل باتجاه المصلحة العامة، فعليهم أن يدركوا التوقعات التي يمكن أن يأتي بها الدور الذي يقومون به من خلال تطبيق الأحكام العقلية. ولقد أوضح مشروع الدور والأحكام العقلية الذي أصدره IESBA تلك الالتزامات في شكل أحكام جديدة ستكون سارية بحلول 31 ديسمبر 2021، كما سيكون مسموحاً بتطبيقها مبكراً. ومن أهم ملامح الأحكام الجديدة (من ضمن أخرى) تقوية مبدأ أساسي وهو الموضوعية الذي يتطلب من المحاسبين المتخصصين أن يضعوا قيد التنفيذ الأحكام المهنية، أو أحكام الأعمال دون تأثر بعامل التحيز أو تضارب المصالح، أو التأثير الذي لا مسوغ له أو الاعتمادية. ونسلط الضوء فيما يلي على الآثار التي يمكن أن يحدثها التحيز، وكذلك دور وتحكيم العقل المتوقع من المحاسبين المتخصصين في تلبية توقعات المصلحة العامة.

ما هي المراجعات الرئيسة التي أجرتها الأحكام الجديدة على دور الأحكام العقلية؟

01

تنقيح المبادئ الأساسية:

يجب على المحاسبين المتخصصين أن يدركوا الدور الرئيس الذي يلعبه الامتثال بالقانون، خصوصاً لجهة مبادئ النزاهة والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسلوك المهني.

02

التعرف على التحيز وأهمية الثقافة:

التنظيمية: يتوقع أن يمتلك المحاسبون المحترفون وعياً يمكِّنهم من إدراك التأثير العكسي المحتمل للتحيز على إصدار الأحكام والقرارات. كما يتوقع منهم أن يساهموا في تطوير ثقافة مبنية على أخلاقيات المهنة ضمن منظماتهم.

03

امتلاك عقلية استقصائية:

إن تطبيق الإطار المفاهيمي يتطلب أن يمتلك المحاسب المتخصص عقلية استقصائية عندما يكون بصدد تحديد وتقييم ومعالجة تهديدات تتعرض لها المبادئ الأساسية. وهذا يشمل طرح الأسئلة الصحيحة، مثلاً، حول مصدر وعلاقة وكفاية المعلومة اللازمة لإصدار أحكام أو قرارات.

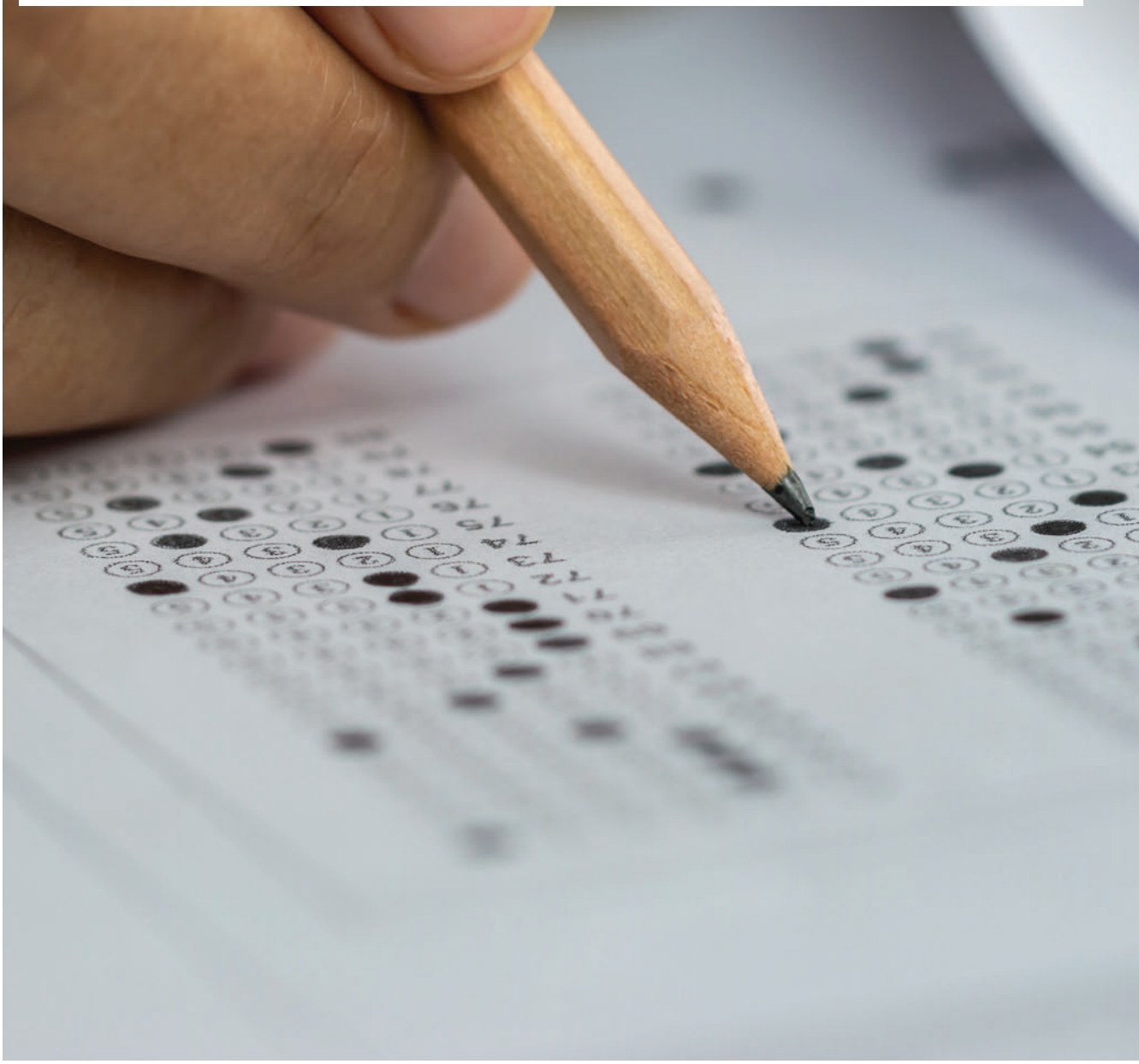

أهمية التشككية المهنية والعقلية الاستقصائية:
إن الحاجة إلى وجود عقل استقصائي مستفسر عند تطبيق الإطار المفاهيمي تنطبق على جميع المحاسبين المتخصصين، بصرف النظر عن النشاط المهني الذي يقوم به أيٌّ منهم. وبموجب التدقيق والمراجعة ومعايير ضمانات أخرى تشمل تلك التي أصدرها IAASB، يجب على المحاسبين أيضاً ممارسة التشككية المهنية التي تشمل حصحصة الدليل والتقصي منه لأبعد حد.

انظر كيف يمكن توضيح التحيز في المشهد التالي:
هب أن مدير تدقيق قد اختار فريقه للقيام بمهمة تدقيق قادمة. ثم طلب المدير من شريك التدقيق المصادقة على تشكيل الفريق. بيد أن الشريك أشار إلى اسم بعينه في القائمة، قائلاً «لست متأكداً من أن يكون هذا الشخص ضمن الفريق. ولكني أعتقد أن وجوده سيشكل تهديداً أساسياً مألوفاً». وعقَّب المدير بقوله «حقاً!» ثم تساءل المدير ما إذا كان الشخص المعني له ارتباط بالعميل حسب علم الشريك. فأجابه الشريك بقوله: «ليس لدي فكرة، ولكن أنت تدري بأن هناك موظفين كثيرين ينحدرون من أصول هذا العميل، ويشمل ذلك بعض كبار المسؤولين، ولذلك أنا لا أود أن أضع أيّاً من أعضاء فريقنا في وضع حرج بسبب ضغوط من أهله».

فيما يلي إجراءات قد تخفف من آثار التحيز:

01
السعي لنصائح من خبراء للحصول على مدخلات إضافية

02
استشارة آخرين لضمان الحصول على تحديات مناسبة في إطار عملية التقييم

03
تلقي تدريب متعلق بتعريف التحيز بوصفه جزءاً من التطوير المهني

لتطبيق الإطار المفاهيمي في إطار الدور والأحكام العقلية، يتعين على مدير التدقيق في المشهد السابق القيام بالخطوات التالية:

01 إدراك أن السماح بالتمييز بشأن قرارات تختص بموقع العمل لا تعكس سلوكاً يتوافق مع مسئولية المهنة تجاه المصلحة العامة.

02 إيلاء الاعتبار لما إذا كان وكيف لتحيز شريك المدقق أن يحدث تأثيراً موضوعياً.

03 لديه قوة الشخصية للدخول في مناقشات لاحقة مع شريك المدقق حتى لو شكل ذلك تحدياً.

04 مناقشة الوضع مع آخرين لضمان أن التفكير المتحيز الملحوظ يتم التغلب عليه بشكل مناسب.

إن التعليم والتدريب المستدام حول التحيز واتخاذ القرار يمكن أن يفيد الشريك ومدير التدقيق وفريقهما من أجل تحقيق ثقافة أفضل مبنية على أخلاقيات المهنة. وفي مثل هذا الوضع، ربما يتخذ ذلك شكلاً من أشكال التدريب على التنوع والمساواة والشمول.

Highlights given by Dr. Nurmazilah Dato Mahzan

01 Great economic developments witnessed by Saudi Arabi as its economic situation is incentive.	02 SOCPA plays a big role to upgrade the profession of accounting and auditing.	03 We look forward to organizing the profession of accounting to match with international standards.
04 Professional ethical education is a must to enhance confidence in an accountant.	05 Efficiency of legal accountants guarantees good exchanges with market requirements.	06 We are cooperating with 200 academies to match education outcomes with the labor law.

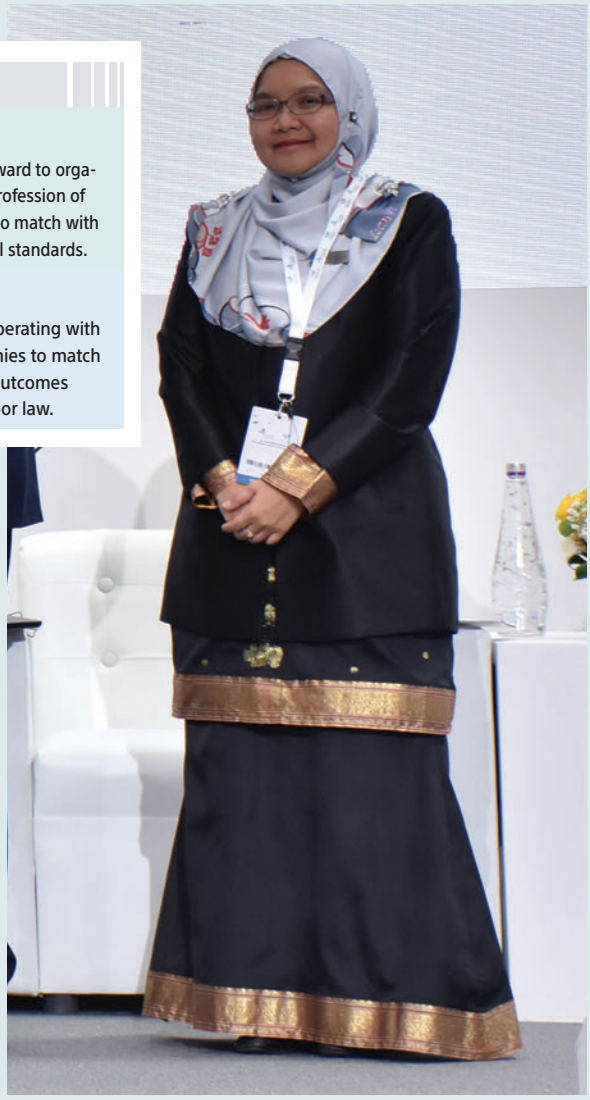

Joint Cooperation

Are there any future cooperation between your party and SOCPA whether academically or investment-wise?

My recent attendance and participation in the Saudi Accounting Forum is yet a practical evidence of the type of cooperation between MIA and SOCPA. We have addressed, while discussions with our partners in SOCPA, several aspects of possible cooperation over the coming period, notably that SOCPA could play a pioneering role in the field of developing the profession of accounting in its regional arena, citing its great potentials qualifying it to play this role.
In this regard, I can say that MIA's international profile and its membership in regional and international organizations e.g. ASIAN Federation for Accountants (AFA), the International Federation for Accountants (IFAC) is reflected in promoting the accounting values and ethics, seeking to gain continuing recognition.

MIA Field

What are MIA's most prominent practices adopted to achieve its objectives?

We are seeking to develop and enhance the efficiency of specialists in accounting to keep the profession related to the requirements of business and market, focusing on the care being leant to the professional values and ethics of its members to provide strong support for the profession of accounting.
Also, we are always planning to organize and develop the practice of accounting in a way that complies with the international standards and best practice. Paragraph 6 of the Legal Accountants Act 1967 stipulates that MIA employment should observe determining the qualifications of applicants to its membership paving the way for MIA or any other institution to offer training and education to current or would be accounting practitioners through accepting MIA qualifying examination (QE), organizing and supervising such tests.

Market Unit

Does MIA plays any role in supporting economic facilities in the public and private sectors?

No doubt, as MIA has established the capital market unit to provide technical support for the market, as regards the technical inquiries, giving guiding notice and answering common questions in addition to providing technical updates.
The unit also provides technical and secretarial support for the capital market's consultative committee.

General Interest

Would you like to say something!

I would like to say that MIA obliges all its members to remain firmly committed to regulations as well as statements related to the professional issues and ethics issued by the institute from time to time. Regulations state that any member is obliged to behave in a way that suits the good reputation of the profession of accounting and refrain from committing any act or negligence that would likely lead to defame the institute.
In this regard, I would like to say that MIA takes as serious any violation of its internal regulations, laws and bases as well as other regulations as it obtains an investigative mechanism to deal with complaints submitted against its members.

Purpose of MIA

MIA vision	Purpose of MIA
To become an internationally recognized professional accounting organization	Organizing and developing the profession of accounting to provide support for economic growth and state building

Institute's establishment and role

Can you, please, give a brief account on the establishment of the institute and its domestic and regional role in developing the accounting methods?

The Malaysian Institute of Accountants was established upon the Accountants Act 1967 with the aim to organize and develop the profession of accounting and enhance the values of fairness, impartiality and integrity as well as the situation and interests of the profession in Malaysia in accordance with the situation of any legal accountant to guarantee appointing a professional officer in the field of accounting, busines and finance based on relevant certified qualifications and experience.
The authority is closely working with companies and linking its membership with a wide range of information sources, vocational developments and incidents and communication opportunities.

Accelerating Development

How do you evaluate the situation of accounting profession in the Kingdom in view of the efforts being exerted by SOCPA?

Based on the outcomes of studies I have gone through in addition to what I have seen during my recent visit to the Kingdom of Saudi Arabia, I think that the march of accounting vocational training in Saudi Arabia is accelerating in terms of the diversity and multiplicity of professional certificates SOCPA is granting for its members in addition to translating international renowned references in the field of accountancy. Such efforts directly contribute to developing the finance and business sector. I think that SOCPA is making great fruitful strides in this part, particularly that Saudi Arabia is witnessing substantial economic changes stimulating legal accountants to focus on the profession, requiring the creation of a strong and firm relation and real partnership among the educational institutions and business sector aiming to upgrade the profession of accounting.

Strenuous Efforts

Can you brief us on the efforts being exerted by the Malaysian institute of Accountants (MIA) in this regard?

We work hard together with other institutions who are active in this field to further develop the profession of accounting as it is considered among those concerned with moving the economic wheel forward.
In this concern, MIA has exerted great effort to guarantee the preparedness of accountants for work in addition to organizing and developing the profession. The authority is currently sharing information and exchanging experience with some 200 academies to guarantee harmonizing the educational outcomes with the needs of labor market, in addition to dealing with ten countries and international institutions to develop the profession.

Current Challenges

What are the most prominent challenges facing the profession of accounting in general and the accounting practitioners in particular?

This is a good question. Let me tell you that we are interested to high light the ethical aspect of the accounting profession and underscore the commitment of an accountant with his/her fairness of reports as financial statements issued by legal accountants constitute the base on which decisions are taken in the field of investment. In this regard, we have published a 400-page book on the ethics of the profession from the Islamic point of view, clarifying the basics of the profession and underscoring the importance of being committed to the ideal standards. Accordingly, need remains essential to professional ethical education for the sake of enhancing the trust culture among all parties and protecting the rights of the profession through awareness of the accounting practitioners of the available options and accounting issues, particularly the relation of the profession with the society.

MIA adheres to the following values:

team work	mutual confidence and respect	accountability	professionalism	commitment and sustainability	integrity

VALUE
CREATE
D FOR
NATION
BUILDIN
G
Upskills academicians and supports accounting education innovation and reforms to future-proof graduates and enhance talent pipeline
Enriches the accountancy knowledge base locally, regionally and globally, and positions MIA as a thought leader and voice of the profession
Supports marketability and mobility of members who are ASEAN CPAs, which in turn strengthens the regional provision of services needed by the ASEAN Economic Community, of which Malaysia is a key member
Technological adoption enhances MIA's processes and delivers a more satisfying user experience to members, strengthens member retention and recruitment, which in turn expands the accountancy talent pipeline
Uplift recognition of MIA and the profession as partners for business and nation building
Diverse sources of income sustain the continuous funding and execution of regulatory and developmental initiatives that support nation building

CEO of Malaysian Institute of Accountants (MIA)

Professional Accounting Training Process in Saudi Arabia is witnessing accelerating progress, says

Dr. Nurmazilah Dato Mahzan, Chief Executive Officer of the Malaysian Institute of Accountants (MIA), lauded the positive changes, great economic developments and incentive economic situation being witnessed by the Kingdom of Saudi Arabia, noting that such development requires establishing a strong and firm relationship and creating real partnerships among the accounting communities and economic facilities.

She lauded the efforts being exerted by the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) to upgrade the profession of accounting and auditing, citing the distinguished performance of the organization in terms of organizing and promoting the profession.

In an interview with the Riyadh-based Al-Mohasiboon (Accountants) magazine, Dr. Mahzan said that the challenge facing everybody is the ethical aspect of the accounting profession, underlining the importance of the accountant being committed to the independence of accounting litigation, preserving his/her fairness, impartiality and integrity as the financial statements and reports issued by a legal accounting authority represent a firm base for investment-related decision makers.

human error, and failure to heed warning signs.

"Make sure your organization has reviewed and updated all programs and controls in place to actively monitor for fraud, waste, and abuse risks," Fancher said. "This is important given the COVID-19 environment and the fact that our workforces and supply chains are remote and distributed."

Even though many professionals are working remotely, it's still important to keep training your company's personnel and to ensure that these issues remain top of mind. Taking a reactive vs. proactive approach could result in major challenges with fraud management.

Oversight of vendors, i.e., suppliers and third-party service providers, should play a key role in every company's anti-fraud initiatives. Conduct background checks, due diligence, and risk sensing of vendors, and use social media analytics to assess people with whom you're doing business on a regular basis. "Organizations should also continue to monitor financial activity post-crises and compare that with what was happening pre-crises to discern if there were improper pricing techniques, invoicing, or inventory controls that may be at higher risk of fraud schemes," Fancher said.

ENCOURAGE ETHICS

No organization is immune to unethical behavior, but CFOs and other management accountants who follow best practices can encourage ethical conduct among employees generally and finance team members in particular.

"In our poll, C-suite and other execs said they expect that current employees are high on the list of those committing fraud, waste, or abuse within their organizations, so this concern is there," Fancher said. "It's important for CFOs and other leaders to continue to train their employees on these risks. Leadership must voice the importance of these issues to help to keep them top of mind for employees."

While it's more difficult to influence nonemployees, finance executives are responsible for vetting vendors, contractors, and suppliers. Software can help detect risky partners.

"Our poll also found that a quarter of individuals with no ties to organizations are expected to perpetrate stimulus funding fraud, waste, and abuse schemes," Fancher said. "Those unknown third parties can be detected and sometimes halted when strong fraud risk monitoring and targeted analytics are used to help identify specific actors and outline those risks to be mindful of."

BENEFITS OF OVERSIGHT

CFOs weigh the cost of implementing advanced technologies to monitor and manage fraud schemes vs. the benefit of making it easier to quickly identify and remediate fraud, waste, and abuse, as well as other ethical lapses.

"While there will clearly be up-front costs in implementing the right programs and technologies to monitor and manage fraud risks, the long-term benefits are huge," Fancher said. "When organizations can actively implement program solutions to mitigate the risks from fraud, waste, abuse schemes, and other ethical issues, they ultimately impact their ROI [return on investment] quite significantly. This is achieved by reducing inappropriate spending, reducing risks of corruption and potential regulatory activity, and positively impacting brand reputation to enhance trust."

Myriad cautionary tales of fraud and unethical conduct are particular to accounting teams and the finance function.

Fancher said, "The executives we polled felt improper payments would be the most likely scheme their organizations face around stimulus funding. Respondents were also concerned about financial disclosure, reporting fraud, embezzlement, and corruption or kickbacks."

There's a logical connection between anti-fraud initiatives and professional ethics. Fancher said, "Both anti-fraud initiatives and corporate ethics program tenets need to be communicated regularly by leadership."

Ongoing monitoring can help management to discern if the company's training and communication initiatives are making an impact on fraud schemes, and improve them over time. That will reinforce the organization's ethical culture. **SF**

Daniel Butcher is the finance editor at IMA. You can reach him at **daniel.butcher@imanet.org**.

IMA ETHICS HELPLINE

For clarification of how the **IMA Statement of Ethical Professional Practice** applies to your ethical dilemma, contact the IMA Ethics Helpline.

In the U.S. or Canada, dial (800) 245-1383. In other countries, dial the AT&T USA Direct Access Number from www.usa.att.com/traveler/index.jsp, then the above number.

The IMA Helpline is designed to provide clarification of provisions in the **IMA Statement of Ethical Professional Practice**, which contains suggestions on how to resolve ethical conflicts. The helpline cannot be considered a hotline to report specific suspected ethical violations.

FRAUD RISK IN A CRISIS

Many executives are concerned about a surge of fraud, highlighting the importance of an ethical culture. **BY DANIEL BUTCHER**

CRISES CAN CREATE CONDITIONS for fraud and unethical conduct to run rampant. For example, business loans handed out as part of the 2020 U.S. Coronavirus Aid, Relief, and Economic Security Act's $659 billion Paycheck Protection Program have attracted scrutiny and led to accusations of fraud. Despite the heightened awareness of fraud since the start of the COVID-19 pandemic, some executives may be overly confident in their ability to eliminate it. In the current environment, bad actors have tried to take advantage of business aid packages and vulnerabilities in organizations' systems. It's an important reminder that, despite competing priorities, remote-work challenges, and thinly stretched bandwidth, fraud is a risk that finance leaders need to manage actively.

© 2020 by IMA® (Institute of Management Accountants), Montvale, N.J., sfmagazine.com. Used with permission.

In June 2020, Deloitte polled more than 1,200 senior executives, including CFOs, about the fraud, waste, and abuse that they expected their organizations would have to contend with, both broadly and specifically pertaining to stimulus-funding awards. More than half of respondents expected fraud, waste, and abuse schemes to increase in the ensuing 12 months. Executives expected fraud cases to originate from both known and unknown parties: 28.1% expected fraud to stem from current employees, while 24.4% expected individuals with no ties to an employee or vendor to commit a breach of ethics. In addition, 39.5% of respondents predicted that, related to stimulus funding, the top scheme to increase would be improper payments.

"During times of economic volatility and major disruption—especially when there's money being pumped into the system, like with U.S. stimulus-funding awards—the stage is set for bad actors," said Don Fancher, principal and global forensic leader at Deloitte Risk & Financial Advisory. "An influx of money globally can present fraudsters with the potential to manipulate the system and take advantage of opportunities. Existing fraud is often exposed during a time of economic downturn, as heightened attention may be placed on how money is flowing in and out of an organization."

Common pitfalls that enable fraud or prevent detection include vulnerabilities in information technology or systems,

driven culture allows organizations to better serve their customers and accelerate decision making.

Tableau advises that data-driven cultures require five common elements: trust, commitment, talent, sharing, and mind-set. "Becoming truly data-driven requires changing mindsets, attitudes, and habits—embedding data into the identity of the organization. People have to want to use data and encourage others to do the same. In a Data Culture, people ask the hard questions and challenge ideas. They come together with a shared mission to improve the organization and themselves with data. Leaders inspire through action, basing decisions on data, not intuition" (tabsoft.co/3iRLs2q). For organizations to successfully adopt these new cultural norms, leadership must choose and systematically apply a change management methodology, including a strong communication plan.

ORGANIZATION STRUCTURE

To bring sustainable change in establishing data-driven culture, the most successful organizations have added the role of chief data officer (CDO). NewVantage Partners' *Annual Big Data Executive Survey 2018* found that 62.5% of senior *Fortune* 1000 business and technology decision makers said their organization had appointed a CDO. The CDO's primary purpose is to provide leadership in treating data as an organizational asset, with robust and comprehensive data governance. CDOs work with IT and business-unit leaders to identify and communicate the business value of the data and then lead all aspects of data strategy around data management, including governance.

Another prominent C-suite role with the specific focus on driving information security initiatives and programs pertaining to internal and external threads is that of chief information security officer (CISO). More than half of regulated industry organizations surveyed by HBR agreed about the essential role of the CISO.

Having a CDO and CISO isn't enough. Good data governance requires cross-functional cooperation and leadership. Senior executives must understand the importance and ROI of data as an asset and become its stewards and enthusiastic supporters of data governance. CFOs can be instrumental in leading the charge, due to their broad understanding of financial and organizational data. All business-unit leaders should align with the data governance strategy and follow the correct policies and procedures. Good data governance will increase customer trust and reduce the risk of its loss.

TECHNOLOGY INFRASTRUCTURE

Investing in security infrastructure and data governance monitoring improves governance maturity. Leading organizations pursue anti-malware, data-flow tracking, e-discovery, and behavior-monitoring investments.

Understanding what data exists, which data is confidential, and how the data is being used can be simplified using the correct technology tools. And applying regular updates to infrastructure reduces the risk of breaches providing customer reassurance, which is critical in maintaining both B2B and B2C customer relationships.

WORKFORCE DEVELOPMENT

The weakest security link in most organizations is their workforce. Most malware breaches occur because of employee mistakes. Organizations need "soft" training (e.g., how to recognize phishing attacks, comply with security/privacy policies, etc.) as well as training in any new tools.

Effective data governance rests on the five key pillars of data policies, corporate culture, organization structure, technology infrastructure, and workforce development. Although data governance is often behind digital transformation, by focusing on these pillars, data governance can catch up and support digital transformation innovations while protecting corporate IP and customer information. **SF**

Rod Koch, CMA, CSCA, PMP, CSM, is a member of IMA's Technology Solutions and Practices Committee and the IMA Global Board of Directors. He can be reached at **rwkoch@syr.edu**.

Tatyana Corban, CPA, is a member of IMA's Technology Solutions and Practices Committee, IMA's Portland Chapter, and the Society for Information Management, Portland Chapter, board of directors. Follow her on LinkedIn at **bit.ly/3kCBDH5**.

All views, thoughts, and opinions expressed belong solely to the authors, and not to the authors' employers.

DATA GOVERNANCE IN DIGITAL TRANSFORMATION

BY ROD KOCH, CMA, CSCA, PMP, CSM, AND TATYANA CORBAN, CPA

Data policies, corporate culture, organization structure, technology infrastructure, and workforce development are **the foundations of data governance**.

© 2020 by IMA® (Institute of Management Accountants), Montvale, N.J., sfmagazine.com. Used with permission.

What does digital transformation mean to you? For many, it means the rapid creation of personalized customer experiences. But digital transformation is also driving a surge in data, requiring careful management and control with heightened attention to the security and privacy of the customer information that enables it. The recent *Harvard Business Review* (HBR) research "A Blueprint for Data Governance in the Age of Business Transformation" (bit.ly/346v5uw) shows that corporate executives, senior and middle managers, and other cross-functional stakeholders understand these constraints and view investments in data governance as a way to enable data-driven decision making, enhance their organization's reputation, improve competitiveness by protecting intellectual property (IP), and reduce the costs and fines associated with data breaches.

Creating trust by applying robust data governance also helps organizations retain and attract customers while increasing revenues. How can organizations meet the expectations of rolling out digital transformation and responding quickly to customer needs while protecting corporate IP and customer information? According to the HBR research, creating effective data governance rests on five pillars: (1) data policies, (2) corporate culture, (3) organization structure, (4) technology infrastructure, and (5) workforce development.

DATA POLICIES

Before creating data policy, the first step is to define what data governance is appropriate for your organization. Data governance is a data management system that ensures that business objectives are supported by high-quality data and controls across the complete life cycle of data. It supports data availability, usability, consistency, integrity, and security by establishing accountability for data quality and promoting accessibility and proper use of data across the organization.

Experts agree that effective data governance is one of the first principles of proper data management. Data governance identifies what data will be collected, how it will be collected and protected, and how data compliance and confidentiality requirements will be achieved. Creating effective data policies and systematically communicating them throughout the organization will ensure that all employees are consistently aware and follow proper data security and management protocols.

The next step is to define all valuable or potentially valuable organizational data, including all customer data, and to perform a data policy gap analysis. The analysis should include all business units and consider both internal policies and external regulations. A risk-assessment heat map should be created to identify and close the gaps.

Now create or update the policies based on the results of the findings, giving top priority to areas with the highest ROI and potential impact. Finally, set up an ongoing review process to continue updating the policies as needed, based on business, legal, and regulatory compliance as well as changes in the economic environment.

CORPORATE CULTURE

Corporate culture often requires significant changes for an organization to become a data-driven enterprise. Why is creating a data-driven culture so important? Gartner advises, "Culture and data literacy are the top two roadblocks for data and analytics leaders" (gtnr.it/3kSGIv3). Overcoming these roadblocks by creating a data-

themselves with the key risks associated with RPA as well as best practices in governance to mitigate those risks. A good start would be the January 2020 *Strategic Finance* article, "Govern Your Bots!" (bit.ly/3haujAS), where an outline of prerequisites to governance implementation and the key components of a successful governance rollout are detailed.

DELIVER VALUE WITH RPA

Not all processes make good RPA candidates. Many organizations, large and small, fail to realize financial benefits from RPA because they don't automate the right processes. This means selecting processes that can be sustainably maintained with RPA software and that will deliver value to the organization.

Management accountants are the subject-matter experts on finance and accounting processes and, consequently, should play a key role in identifying and evaluating candidates for automation. Pairing this process expertise with knowledge of what makes a good RPA candidate, how to prepare a business case for automation solutions, and what key performance indicators should be tracked will certainly result in an RPA program that positively impacts the bottom line.

RPA PROGRAM ROLES

The fact that so many organizations begin their RPA journeys with finance and accounting processes translates into management accountants working with data generated by a virtual robot, fewer traditional finance and accounting roles, and new technology-enabling roles. Thus, it's important for management accountants to understand the roles and required skills needed for RPA implementation.

It's equally important to know that organizations of any size often have the same roles in their RPA programs; it's simply expected that small and midsized organizations have a few individuals filling multiple roles. Understanding what roles are being created empowers management accountants to focus upskilling efforts more strategically, from deepening RPA development skills for those eager to build processes for robots to reinforcing documentation or valuation competencies for those solely seeking to support RPA implementations within the scope of their current roles.

SKILL UP!

The race for relevance has begun. The time to act is now. RPA adoption is widespread among large-scale enterprises and is beginning to gain traction in many midsized organizations. Because this technology is directly impacting finance and accounting processes, it's important for management accountants to understand how to play a role in the front end of automation rather than being solely on the receiving end. Further, in a world where management accountants will ultimately perform processes with data received from a digital worker or help to define processes and controls for robots, exposure to a comprehensive view of risks and value associated with RPA is critical.

Anyone eager to become an RPA developer can visit the leading RPA software vendor sites to find training resources that will make you intimately familiar with the software and allow you to get hands-on development experience. For those looking to begin or contribute to an RPA implementation in their organization, no matter the size, IMA is launching a four-part CPE course on RPA geared toward providing accountants and financial professionals with the foundation needed for such an effort, as well as publishing an upcoming Statement on Management Accounting titled *Transforming the Finance Function with RPA*.

Get your bot game up! **SF**

Loreal Jiles is director of research–digital technology and finance transformation at IMA and a member of IMA's Inland Empire Chapter. She can be reached at loreal.jiles@imanet.org.

UPSKILLING WITH RPA

BY LOREAL JILES

Prepare for the technologies that will **change the face** of finance and accounting.

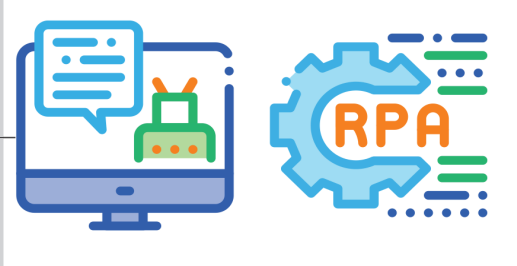

© 2020 by IMA® (Institute of Management Accountants), Montvale, N.J., sfmagazine.com. Used with permission.

Robotic process automation (RPA) is transforming finance functions across the globe. Mimicking the clicks and keystrokes of a human to carry out repetitive tasks, RPA has wide-reaching applicability across many finance and accounting processes. As the adoption rate of RPA increases, more AI is being integrated into RPA software offerings, further expanding the process types it can transform. With most RPA journeys continuing to begin in the finance and accounting department, this technology will inevitably lead to predictable redundancies along with a host of new opportunities for professionals willing to upskill.

RPA's low technical barrier allows business professionals to play technical roles since minimal programming knowledge is required for low- to medium-complexity use case development. In an IMA webinar on RPA held in March 2020, 34% of the nearly 1,500 attendees said they believed RPA to be the emerging technology that would have the greatest impact on the finance and accounting profession in the next three years, followed by AI and data science at second and third, respectively. And 64% of respondents who knew the status of the RPA journey in their organizations said the journey began or is slated to begin in the finance and accounting area.

With RPA projected to have such a significant impact on our profession, management accountants should take strides to ensure they're prepared to fill the roles that this technology is introducing. Specifically, accountants and financial professionals should actively seek out opportunities to narrow their own digital skills gap, become conversant in RPA technology, explore RPA governance, learn how to deliver value with RPA, and understand the various roles management accountants can fill in an RPA program.

GET AN RPA FOUNDATION

Prior to upskilling with RPA, you must begin with the basics. A foundational knowledge of RPA is important for management accountants because of the large number of finance and accounting processes that can benefit from RPA. With automation on the rise and the drive for cost reductions and efficiency at unprecedented levels, RPA awareness should be on every management accountant's radar.

A solid RPA foundation can benefit professionals, students, and academics alike. Working professionals may find themselves performing RPA-related tasks. Students will kick-start their careers prepared to leverage RPA or other emerging digital technologies. And academics will find themselves better prepared to provide the future generation of accountants with the skills and competencies they will need in the workforce. All forward-thinking professionals should have a basic working definition of RPA as well as an understanding of the impact of RPA on the finance and accounting profession, a clear concept of RPA software functionality at a high level, and the general actions that can be taken to learn more.

LEARN HOW TO GOVERN YOUR BOTS

For all the benefits RPA has to offer, there are a host of risks. When internal leaders and external auditors seek to stand up or evaluate an RPA program, they look for the most critical component: governance. Governance mitigates risk. And members of the finance function, longtime data stewards and compliance experts, are well-positioned to lead the governance process.

Management accountants should familiarize

By: Dr. Ahmed Abdullah Al-Maghamis
Secretary General

Following the approval of the Custodian of the Two Holy Mosques King Salman bin Abdulaziz Al Saud on March 09, 2021 of the new law of accounting and auditing profession, the profession is ushering a new era of upgrading and advancing the profession and its practitioners.

The new law of accounting and auditing profession, which includes changing the name of Saudi Organizaion for Chartered and Professional Accountants (SOCPA), is positively reflected on the development and advancement of the profession of accounting, as well as the enhancement of confidence and transparency in financial statements by applying the world's best practices that comply with the Kingdom's vision 2030.

The new law supports SOCPA's endeavor to encourage the two-gender youths to practice the profession through establishing their own professional firms and offices to meet the great need of the Saudi market.

The new law comes in light of the great economic growth and development as well as the advancement of business environment in the Kingdom amid the growing number of companies and the high volume of investments, which comes as a necessity to increase the number of certified accountants and regulating other accounting jobs to support small and medium-sized enterprises that need other accounting services.

At the organizational level, we find that the new law has separated

the accounting and auditing law from its organization, allowed professionals who are full-time employed to issue a professional license, and reduced the required period of experience to one year instead of three in addition to amending the requirement of specializing in accounting to obtain a license to include undergraduates and above in all majors related to the profession, obliging the licensees to develop their performance and availing non-practitioners the opportunity to obtain the membership in SOCPA Board of Directors.

The accounting and auditing law aims at improving the quality of performance of licensed professional who provide Zakat and added-value tax services, motivating professional practitioners and expanding professional licensing in a manner that meets the requirements of business environment, protecting the interests of investors, enhancing transparency and confidence in financial dealings, reducing the professional violations, and increasing the compliance rate in depositing financial statements in "Qawaem" program.

The most prominent amendments in the new law came in relation to the law name from the law of the Profession of Chartered Accountants to the Law of Accounting and Auditing Profession.

Moreover, the prison sentence is currently up to five years and a fine of 2 Milliom SAR in addition to new penalties that include suspension from practicing the profession for a period not exceeding one year, cancelliation of membership in Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants (SOCPA) compared to the previous punishment of up to one year of imprisonment and a fine of 200,000 SAR.

Finally, let me extend my profound thanks and gratitude to the Custodian of the Two Holy Mosques King Salman bin Abdulaziz Al Saud and His Royal Highness Prince Mohammed bin Salman bin Abdulaziz, the Crown Prince, Deputy Prime Minister and Minister of Defense, as well as Dr. Majed bin Abdullah Al-Gasabi, Minister of Commerce, and Chairman of SOCPA Board of Directors, on the occasion of the Cabinet's approval of the new Law of Accounting and Auditing Profession.

Also, let me not miss the chance to extend my thanks, in my own name and on behalf of the board of directors and SOCPA employees, to whoever has contributed to this great work, reminding you of the pledge we made in SOCPA not to spare any effort in developing the working methods of the profession to reach the best integrated systems that are consistent with our international environment in order to advance the profession of auditing and accounting.

The new Law is a package of quantum leaps towards future

SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

تواصلوا معنا

920009493 www.socpa.org.sa info@socpa.org.sa

@socpa_ksa socpaksa

SOCPA

تفتح الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة
وتساعد الحاصلين عليها لتبوء الوظائف القيادية ذات العلاقة
بالجوانب المحاسبية والمالية

مواد الاختبار

- المحاسبة
- المراجعة
- الزكاة والضريبة
- فقه المعاملات
- الأنظمة التجارية

طريقك للنجاح المهني

SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

920009493 | www.socpa.org.sa | Socpa_ksa